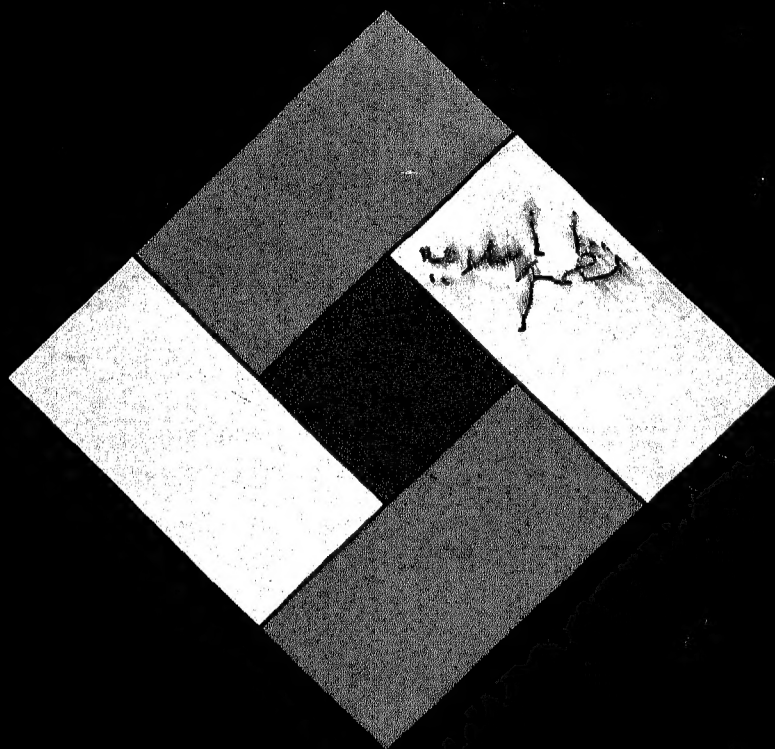


# رؤية إسلامية معاصرة

## إعلان مبادئ



تقديم

د . أحمد كمال أبو المجد

دار الشروق



# رؤية إسلامية معاصرة

## إعلان مبادئ

الطبعة الأولى

١٩٩١-١٤١٢

الطبعة الثانية

١٩٩٢-١٤١٣

جميع حقوق الطبع محفوظة

© دار الشروق

القاهرة : ١٦ شارع جواد حس - هاتف : ٣٩٣٤٥٧٨ - ٣٩٣٤٨١٤

بروكس : شروق - تليكس : 93091 SHROK UN

بجروت : من . ب . ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣

بروكس : داشروق - تليكس : SHOROK 20175 LE

تقديم

د . أحمد كمال أبو المجد

# رؤية إسلامية معاصرة إعلان مبادئ

دار الشروق



## مقدمة الطبعة الثانية

نكتب هذه الكلمات مقدمة للطبعة الثانية من « إعلان المبادئ » الذى عرضنا به المعالم الرئيسية لرؤية فى الإصلاح والنهضة سمينها « رؤية إسلامية معاصرة » وهى رؤية جرت صياغتها منذ أكثر من عشر سنوات ، وتم نشرها منذ عام واحد ، وتلقاها - منذ نشرها - أكثر الناس بالقبول ، إذ وجدوا فيها تعبيراً عن رؤية يرونها هم ، وفهم للإسلام يتبنونه ويؤمنون به . . ويستريحون إليه . . ولذلك طالبوا - فى حماس - بالتوسع فى نشرها والاعلان عنها والترويج لها . . كما طالب كثيرون منهم بتفصيلها وتوثيق ما استندت إليه من أدلة وأسانيد حتى يتبين الناس مراميها بمزيد من الفهم والوضوح . . وحتى لا يرتاب أحد منهم فى صدق نسبتها إلى الإسلام والتزامها بمبادئه وأحكامه الثابتة .

وقد رأينا - مع ذلك - قبل أن يتيسر تحقيق هذا التفصيل وذلك التوثيق . . أن نعيد طباعة البيان دون تعديل فى نصه مكثفين ببعض التصويبات التى تتدارك بعض ما قد يكون وقع من لبس فى شأن عدد من القضايا التى أضربها التزام الإيجاز أو حال دون الفهم الصحيح لما أريد فى شأنها .

ولقد حدثت منذ ظهور الطبعة الأولى لهذا الاعلان ظواهر عديدة فى حياتنا المصرية والإسلامية ، وفى حياة العالم . لم يكن هناك بد من الإشارة إليها فى هذه المقدمة نذكر من بينها ظاهرتين :

الأولى : تزايد حدة الاشتباك والمواجهة بين عدد من حكومات الدول العربية وبين بعض روافد التيار الإسلامى ، أو بينها وبين كل جماعة أو حركة أو حزب ينادى ببناء النهضة على أسس إسلامية . . وحسبنا أن

نشير إلى ماوقع ويقع في الجزائر . . وما وقع ويقع في تونس . . وإلى حالة « التوجس » والتخوف والارتياح التي هي حال أكثر الحكومات العربية تجاه الحركات والمنظمات الإسلامية . . بالغاً ما بلغ اعتدالها ورفقها في الأمر كله ، والتزامها بقواعد الحوار الديمقراطي وآدابه وشروط المشاركة فيه . . حتى لم يعد هذا التخوف موقفاً عابراً أو مرتبطاً بمقدمات صحيحة بحيث يزول بزوالها بقدر ما صار « حالة » أو « عقدة » يحتاج علاجها إلى زمن وإلى جهد جهيد . . ولسنا هنا في حاجة إلى أن نؤكد أو نردد الموقف الذي التزمه « البيان » وإعلان المبادئ تجاه ظواهر « الغلو في الدين » أو الحرفية في فهم النصوص الدينية وتفسيرها . أو الوسائل الانقلابية في ممارسة الإصلاح ومحاولة التغيير . . أو قضايا الحريات الشخصية والمدنية والسياسية وعلى رأسها حريات الاعتقاد والتعبير والحق في المساواة . . فتلك كلها مواقف أساسية لمساومة عليها ولا تردد في إعلانها ، وهي التزامات فكرية محورية ظاهرة في البيان ، محسوم أمرها فيه بعبارات تغلق الأبواب في وجه كل محاولة لسوء الفهم أو سوء التأويل . . ولكننا نحتاج هنا إلى شيء آخر هو تذكير أطراف هذه المواجهة بالآثار السيئة الخطيرة والمؤسفة التي لابد أن تولدها هذه المواجهة ، إهداراً للدماء وتبديداً للطاقة وتمزيقاً لوحدة الأمة وصرفاً للجهد عن ميادين بناء النهضة الحقيقية .

ونحتاج إلى تذكير الأطراف بأنهم - جميعاً - ضحايا حملات شريرة تزرع المخاوف وتشيع سوء الظن المتبادل . . وأنهم - بالاستجابة لهذه الحملات - يندفعون إلى حيث يراد لهم أن يندفعوا . . إلى مواجهات جديدة لاتنتهي . . وإلى فتن كقطع الليل المظلم ، تدفع الأمة كلها ثمنها الباهظ .

إن الحكومات العربية والإسلامية مطالبة في الحاح واستعجال بقطع مسلسل العنف المتبادل ، وإلى إجراء عمليات فرز دقيقة لما يسمى « جماعات الإسلام السياسي » ولروافد العمل الاجتماعي والإصلاحي على



أرضها حتى لاتتورط - غير عامدة - إلى الدخول في مواجهة مع أفراد وجماعات تقف معها في خندق واحد . . اندفاعا وراء ماسماه البعض «تجفيف منابع الأصولية» . . إذ هذه المنابع - بالضرورة - منابع إسلامية صالحة ، وإنما يقع العوج حين يقع ، في مواقع بعيدة عن هذه المنابع ، حين تقع ظواهر الغلو ، والاجتهاد على غير منهج ، واختيار أساليب للعمل لا يأذن بها الإسلام ، ولا يمكن أن يتسع لها صدر نظام للحكم مسئول عن إقرار الأمن والاستقرار والمحافظة على هبة المجتمع وصيانة حقوق جميع الأفراد .

إن قطع الطريق على هذه الدائرة الخبيثة ، دائرة العنف المتبادل ، وسوء الظن المتبادل إنما يكون بأمور ثلاثة :

**الأمر الأول :** الالتزام في حماية هبة الدولة وإقرار الأمن بحدود القانون ، دون تجاوز لها ، أو ترخص في الوقوف عند حدودها . . إذ أن هذا التجاوز وذلك الترخص هما اللذان يحولان الدولة من راع للأمة حريص عليها ، إلى خصم لبعض أبنائها يكرههم ويكرهونه ، ويضرب لهم المثل السيئ الذي يبرر للرعية - أو بعض أفرادها - كثيرا من أخطائهم وتجاوزاتهم واستخفافهم بالقانون وخروجهم عليه .

**الأمر الثاني :** أن يكون انطلاق الحكومات في محاربة الغلو والتجاوز الذي يقع فيه بعض الأفراد والجماعات التي تحمل واجبات إسلامية انطلاقا من أرض إيمانية تحترم المتدينين وتوقر الدين وتشجع الالتزام بمبادئه . . ذلك أن الانطلاق في ذلك كله من أرض تخصب الإسلام ، أو تسيء إليه ، أو تقف من « التدين » كله موقف الشك والريبة . . من شأنه أن يفقد الحكومات تأييد الملايين وتعاطفهم . . حتى ولو كان موقفهم من « المغالين » والمتجاوزين هو عين موقف تلك الحكومات منهم .

**الأمر الثالث :** ألا تكتفى الحكومات في محاربتها لظاهرة الغلو ، بالتعامل الأمني والقانوني مع الخارجين على النظام . . ذلك أن الخروج

السافر على النظام ومخالفة القانون إنما هي الحلقة الأخيرة التى ينتهى بها الطريق الطويل الذى يبدأ بالتدين الصحيح لينحرف شيئاً فشيئاً متجهاً إلى التجاوز والغلو ، أو ما يسميه البعض - خطأ - الأصولية . .

إن محاربة التعصب والغلو فى الدين وما قد يصاحبها من ميل إلى العزلة الاجتماعية أو إلى استخدام العنف ، لا يتحقق بقرار أو عمل واحد أمنى أو سياسى وإنما يتحقق من خلال « مسيرة » متواصلة الحلقات جوهرها « تعليمى وتربوى » وهدفها تحقيق هدفين واضحين :

أولهما . . إشاعة وتثبيت الفهم الصحيح للإسلام باعتباره ديناً عالمياً ونظاماً إنسانياً لتوجيه الناس ، كل الناس ، إلى فعل الخير ، وتحقيق العدل ، ونشر السلام ، وإعلان الأخوة الإنسانية بين شعوب العالم فوق روابط اللون والجنس واللغة . . فى مسيرة إنسانية متناغمة الخطى ، لتعمير الأرض ، والمحافظة على خيراتها وثرواتها ، وتجميل أرجائها ومناكبها . . وذلك كله فى مواجهة صور وتصورات أخرى للإسلام تجعل منه مدخلا لعزلة البعض عن الكل ، وسبيلا لخلق حالة استقطاب عدائى بين المسلمين وغيرهم ، أو بين بعض فئاتهم وبعضها الآخر ، تتواصل فيها حلقات الخصومة والحرب المعلنة التى لا تنتهى . .

وثانيهما . . تربية الجيل الجديد من المسلمين على أصول التعامل مع الغير ، تعاملًا يقوم على التسليم العقلى والنفسى بوجود هذا الغير والاستعداد للتعايش معه ، واحترام حقوقه وحرياته ، كما يقوم على الاعتقاد الراسخ بأن الحكمة موزعة بين أفراد الخلق ، وأن اختلاف زوايا الرؤية وتعدد الاجتهادات - بسبب ذلك - فى الأمر الواحد ليس فى كل صوره خطأ وخطيئة . . وإنما قد يكون رحمة من الخالق بعباده ، ومظهر ثراء حضارى يتعدد ويتنوع بسببه عطاء الحضارة لشعوبها ، كما يرتفع عن طريقه العسر ويزول الحرج ، وينفسح به باب قدرة الحضارة على الاستجابة للظروف المتغيرة ، والحاجات المتنوعة ، وإنه بسبب ذلك كله فإن رأى الجماعة خير من رأى الفرد . . والشورى فى الأمر خير من

الاستبداد بالرأى . . وأن الديمقراطية التى تلوذ بها شعوب الدنيا المعاصرة من جحيم الاستبداد ولعنة الفوضى هى خير صيغة لاتخاذ القرارات حين تتعدد الرؤى ويختلف الرأى ، ويحتاج الأمر فى ظل هذا التعدد والاختلاف إلى موقف واحد تلتزم به الجماعة وينزل عنده الجميع .

إن تربية الجيل على قواعد العمل الجماعى المنظم وإقامة أمرهم على قاعدة احترام حقوق الغير وحرياته . . من شأنه أن يضع أقدام هذا الجيل على أصول الحوار ومناهج التعايش عند الاختلاف . . وهى الأصول التى تعصم من الالتجاء إلى العنف والعدوان والسعى إلى تصفية المخالفين بدلا من السعى لتغيير أفكارهم .

وإذا كان ماتقدم جميعه يتوجه إلى الحكومات وهى تتعامل مع ظاهرة «الغلو» فى الفكر وفى السلوك فقد بقى أن نوجه كلمتين فى الاتجاه الآخر إحداهما نوجهها إلى « العلماء » والنخبة من مثقفى المسلمين ، والأخرى نوجهها مباشرة إلى الشباب . . كل الشباب . .

فأما العلماء ، فإن واجبهم من قبل ومن بعد أن يبينوا للناس الحق ، وألا يكتموا أو يسكتوا عن إعلانه . . ذلك أن سكوت العلماء هو الذى يفتح أبواب تأثير الجهلاء على العقول والقلوب . . ويوم توارت كلمة العلم عن ساحة العمل السياسى والاجتماعى ، ارتفعت فوق أعواد المنابر صيحات أنصاف المتعلمين ، الذين يأخذون العلم أمانى . . من أفواه الرجال . . لا من مصادر المعرفة الحقة ، ومظان اليقين الصحيح . إن مجاملة بعض العلماء لما يقع فيه كثير من الشباب من عوج فى منهج الفكر وعوج فى منهج السلوك ، مسئولة إلى حد كبير عن استفحال آثار هذا العوج الذى تحول من أفكار أفراد معدودين ليصبح منهج « جماعات » ترفع شعارات الإسلام وتتحدث بمصطلحاته ، ولكنها تعذب نفسها وتعذب الناس من حولها برؤية للإسلام خاطئة ومشوهة تنضح - فى كثير من جزئياتها - بما يعيش فيه هذا الجيل من قلق وحيرة وشك عظيم . . وما يحيط بحياته من عسر وعناء واحباط وعذابات يأخذ بعضها بخناق

بعض . وليس يقبل من علماء المسلمين أن يبرروا مجاملتهم لأخطاء الشباب بأنها أخطاء اجتهد وأن وراءها نوايا حسنة ومقاصد طيبة ، وغيره نبيلة على الإسلام والمسلمين . . ذلك أن الأمر هنا ليس أمر إدانة لهذا الشباب أو حكم على نواياهم أو مساندة للذين يواجهون غلوهم بغلو مقابل يظلمهم به ، وإنما هو أمر بيان للعلم ، ونصيحة به ، وترشيد لحركة أمة بأسرها . . وإذا سكت العلماء عن بعض ذلك أو قَصَّروا فيه فمن يقوم مقامهم فيه . . ؟؟

وأما الكلمة التي نوجهها للشباب ، فهي أن يتذكروا دائما أن العلم بالتعلم ، وأن للتعلم منهجا لاغنى عنه ، وأصولا لا بد من الالتزام بها . . وأنه ليس كل أحد يؤخذ كلامه مآخذ المسلمات . . وأنه لا يكفي في معرفة أحكام الإسلام ومبادئه وشرائعه النقاط نص من هنا ونص من هناك . . فالشريعة لها مقاصدها الكلية . . ولها ترتيبها الخاص للمصالح الفردية والجماعية التي تحرص على رعايتها ، ولها مصادرها التكميلية إلى جانب مصدرها الكبيرين في الكتاب والسنة . . وإن استخدام هذه المصادر له - هو الآخر - أصوله وضوابطه . . وإن الخوض في ذلك كله والتصدى له بغير علم ولا منهج أمر لا يقل خطره على الأمة عن خطر التفریط في الأخذ بالأحكام الثابتة في الكتاب والسنة . . وحسبنا في هذا المقام أن نشير إلى الأضرار الجسيمة والمفاسد العظيمة التي يفضي إليها الاندفاع إلى مباشرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتغيير ما يراه الفرد الواحد منكرا باليد واللسان دون إلتفات إلى الضوابط الكبرى التي تحيط بهذا الفرض الإسلامى الكبير من فروض الكفاية . . ودون وعى بالتفرقة الأساسية بين الولاية « الكفائية » العامة التي يوجبها الأمر العام بالمعروف وبين الولاية الخاصة التي تثبت لبعض الأفراد « بالتولية » ممن له حق التولية ، والتي تمنح لأصحابها مزيدا من السلطة في مباشرة هذا النوع من أنواع الحسبة في مواجهة عامة الناس وفي مواجهة الحكام وذوى السلطان بصفة خاصة . . إن هذا الخلط مسئول - في

تقديرنا - عن كثير من المفاصد التي لازمت توجه كثير من الشباب - في حماس صادق - إلى استعجال التغيير الاجتماعي على أساس من مبادئ الإسلام ومن تحكيم شريعته ، إذ جعلوا من أنفسهم علماء ومشرعين ومنفذين وقضاة ، وباشروا ماتصوروه واجبا دينيا في مواجهة مؤسسات حكومية واجتماعية قائمة ومستقرة يتمتع بعضها بشرعية حقيقية مستمدة من اختيار الناس لها ورضاهم بحكمها . . وقد وقع - ولا يزال يقع - بسبب هذا الخلط ضرر عظيم وفساد كبير . . وتشويه ظالم لحقيقة الإسلام والحكم بشريعته ، وإحياء قيّمه ومبادئه . .

لهذا كله . . تظل الحاجة إلى تقديم تصور شامل للإسلام ومقاصده الكبرى في إصلاح أمور الفرد والجماعة حاجة متجددة مع تجدد مظاهر الخلل في رؤية كثير من الناس - مسلمين وغير مسلمين - لهذا التصور وتلك المقاصد . . كما يظل الحرص على وصل هذا التصور بواقع الإنسانية المعاصر أمرا لاغنى عنه ، حتى يظل « الاختيار الإسلامى » اختيارا جادا حاضرا في ساحة الواقع ، وليس مجرد طرح مثالى يتعذر على الناس أخذه مأخذ الجد والتعامل معه على أنه أحد البدائل الحقيقية الممكنة التطبيق في مواجهة الهموم والمشاكل والتحديات التى تواجهها الشعوب المعاصرة عند هذا المنعطف من تاريخها . .

ومن هنا كان الحرص على إعادة نشر « إعلان المبادئ » حتى تتسع دائرة الحوار المأمول حول هذه الرؤية الإسلامية المعاصرة . . أملا في التفاف أكثر المثقفين العرب والمسلمين حول معالمها الرئيسية .

أما الظاهرة الثانية التى ازدادت وضوحا منذ ظهرت الطبعة الأولى من إعلان المبادئ فهى ظاهرة التخوف العالمى من الإسلام وحضارته وتصوير تلك الحضارة على أنها « الخطر الجديد » الذى يواجه حضارة الغرب بعد اختفاء المنافس والخصم التقليدى لتلك الحضارة وهو النظام السياسى والاقتصادى المستمد من الماركسية اللينينية والذى نما وازدهر طيلة سبعين عاما فى الاتحاد السوفيتى والعديد من دول أوروبا الشرقية . . ومن

المؤسف أن هذا التخوف الذى بدأ - أول الأمر - مجرد مقولة نظرية تجرى بها أقلام بعض المؤرخين وعلماء السياسة لم يلبث أن تحول سريعا إلى موقف عملى تمثل فى ضيق كثير من الحكومات الأوروبية بمن يعيشون على أرضها من المسلمين . . كما تمثل فى حملة منظمة لتشويه صورة الإسلام ، وإظهاره كما لو كان عقبة حقيقية تقف فى وجه تجمع الشعوب حول ميراث ثقافى مشترك تستقبل به تحديات المرحلة المقبلة من مراحل التطور . . وانتقل حديث هذه المقولات الكاذبة الخاطئة من أقلام المؤرخين والدارسين إلى ألسنة عدد غير قليل من الساسة والمسؤولين الرسميين فى أوروبا وأمريكا مما زادت معه الحاجة إلى تجديد الاعلان عن حقيقة الإسلام وحضارته وموقفه من الإنسان وحقوقه وحياته ، ومن الشعوب والأمم على اختلاف عقائدها وألوانها وثقافتها . .

لهذا نعود فنؤكد فى هذه المقدمة حاجتنا نحن المسلمين إلى جهد مخطط دءوب لمخاطبة رأى العام العالمى والاقتراب من عقله وقلبه أملا فى تصحيح صورة الإسلام التى أريد لها أن تستقر فى تلك العقول والقلوب ورجاء أن يؤدى هذا التصحيح إلى فتح آفاق جديدة لتعاون حقيقى بين المسلمين على اختلاف أقطارهم وأجناسهم ، وبين سائر شعوب الدنيا التى تواجه - مجتمعة - مخاطر الحروب والصراعات المسلحة ومخاطر نقص المياه ، ونُدرة الموارد الطبيعية ، وتلوث البيئة التى تحيط بالإنسان برا وبحرا وجوا . . كما تواجه أنواعا جديدة من الأمراض التى تلوث الإنسان فى كيانه العضوى كما لوثت مخلفات المصانع التى امتدت بغير حساب كيانه البيئى الذى يتنفس فيه ويستمد منه طعامه وشرابه . .

وتبقى بعد هذه المقدمة الضرورية بعض تصويبات وملاحظات لابد منها قبل المضى فى توثيق المقولات التى اشتمل عليها البيان وتفصيل ما اقتضت طبيعة «إعلان المبادئ» الوقوف به عند حد التأصيل دون الشرح والتفصيل :

## الملاحظة الأولى :

إن إعلان المبادئ وقد جرت صياغته في أول الثمانينيات تحدث عن التيارات السياسية والاجتماعية التي تتوزع المسلمين وتوقف طويلا عند التيار الاشتراكي الذي سارت وراءه أنظمة الحكم في العديد من البلدان العربية والإسلامية خلال العقد السابع من هذا القرن ، ولقد تغير الحال وتوقفت جميع الأنظمة العربية والإسلامية عن متابعة النهج الاشتراكي في إدارة المجتمع وتدير مصالحه الاقتصادية بعد أن إنهار النموذج الرائد لهذا النهج بسقوط الأنظمة السياسية الحاكمة في بلدان أوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفيتي ، وتعرض ذلك النموذج لإدانة عالمية ساهمت بالنصيب الأكبر فيها الشعوب التي عاشت في ظل ذلك النموذج وجربته طوال فترات بلغ بعضها سبعين عاما . . ومع ذلك فقد كان « إعلان المبادئ » منذ البداية حريصا أشد الحرص على الاحتفاظ بموقف نقدي موضوعي تجاه النموذج الآخر الرائد وهو النموذج الرأسمالي . . وكان التحفظ الأساسي على النظام الرأسمالي تحفظا مزدوجا . . فهو ينبه - في شق منه - إلى ضرورة العناية بقضية « العدل الاجتماعي » إلى جانب العناية « بالرخاء الاقتصادي » ، وإلى ضرورة توفير حد أدنى من الرعاية للفقراء ، سواء كانوا قلة عديدة أو كثرة غالبية . . كما ينبه إلى أن ضرورة استمرار الدولة في أداء دور نشيط في توفير تلك الرعاية عن طريق محاربة صور « الاستغلال » و« الغبن » و« الظلم » التي يمكن أن تظهر في ظل نظام اجتماعي واقتصادي يعتمد على قواعد المنافسة الحرة وإطلاق العنان للنشاط الاقتصادي الفردي المعتمد على قوانين العرض والطلب وحدها . .

ونضيف الآن أن هذا الاستدراك لايزال قائما ، ولايزال مستندا إلى

دعامتين :

إحدهما واقعية هي ماتزخر به المجتمعات الرأسمالية من صور « الاحتكار » و« الاستغلال » اللذين كثيرا ماتساندهما سلطات سياسية حاكمة لا تتدخل على نحو مؤسسي مقنن في إدارة الاقتصاد ، ولكنها

تسخر نفوذها أو تسمح بتسخيره لخدمة بعض المصالح الخاصة على حساب المصالح الجماعية . .

أما الدعامة الأخرى فهي دعامة مبدئية وأخلاقية مستمدة من مبدأ «العدل» و«المساواة» الذي تعبر عنه قاعدة : « لا تَظْلِمُونَ ولا تُظْلَمُونَ » .  
الملاحظة الثانية :

إن شيئا من اللبس قد وقع في فهم مآثره إعلان المبادئ من أنه لاسبيل للتجديد في الفقه إلا بالتجديد في بعض أصوله ، إذ تصور البعض أن هذه العبارة تنطوي على خطر المساس « بأصول » الإسلام اندفاعا وراء الرغبة الجارحة في التجديد ، مجاملة لأوضاع عابرة ، أو ارضاء لقوى غالبية مهيمنة . . ورفع هذا البعض شعار أن الشريعة حاكمة وليست محكومة . . وأن التوسع في دعوة التجديد والوصول بها إلى « الأصول » نوع من المجاملة المرفوضة يصدق عليها قوله تعالى : « ودوا لو تدهن فيدهنون » .

ذلك كله وهم وسوء ظن لا بد من دفعهما في وضوح كامل . .

« فالأصول » التي نتحدث عنها ليست « مصادر » التشريع والأحكام التي هي - أساسا - كتاب الله وسنة رسوله . . ولكنها « أصول الفقه » الاجتهادية التي قررها علماء المسلمين لاستخراج الأحكام الجزئية من أدلتها التفصيلية - وماتشمله من قواعد التفسير اللغوي ، وضوابط الترجيح بين الأدلة الجزئية ، وبعض القواعد الفقهية العامة التي استخلصوها من استقراء الأحكام الجزئية كقاعدة أن أعمال الكلام أولى من إهماله ، وأن من استعجل الشيء قبل أوانه عوقب عليه بحرمانه ، وقاعدة أن درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة ، وقاعدة أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، وهي قواعد جمعها كثير من العلماء القدامى والمحدثين من أمثال ابن رجب الحنبلي ، والقرافي المالكي ، والسيوطي الشافعي ، وابن نجيم . . وهذه كلها قواعد وضوابط



اجتهادية ، ولا يتصور أن تختلط في فهم القارئ وعامة الناس بالأصول التي هي « الكتاب » و« السنة » . . وإذا كان الالتزام الكامل بالكتاب والسنة أمرا لا يجوز فتح باب الكلام فيه . . فليس الأمر كذلك في خصوص قواعد أصول الفقه التي هي ثمرة اجتهاد رجال أمثالنا ، إذ أن الوقوف الكامل عند حدود هذه القواعد الاجتهادية ، هو التزام بما لا يلزم ، واسقاط لحق الأجيال اللاحقة في الاستدراك على الأجيال السابقة ، وتوقف - مذموم - عن مواصلة الاجتهاد والتفقه . . وفي ذلك كلام كثير نرجو أن نبسط القول فيه في غير هذا المقام .

### الملاحظة الثالثة :

إن لبسا آخر قد وقع لدى البعض في فهم بعض ماجاء في البيان حول ضرورة الوحدة الوطنية والأخوة الوطنية من أن « مبدأ المساواة في الحقوق المدنية والسياسية المادى منها والمعنوى ، لاينفى المبدأ المعمول به في الدنيا كلها من أن يكون حق الإدارة للأغلبية ، وتظل حقوق الأقلية مصانة ومحفوظة » والحق أن العبارة التي وردت في البيان قد ساهمت - بسبب إيجازها الشديد - في وقوع هذا اللبس . ذلك أنه في إطار الحوار الدائر حول العلاقة بين الأغلبية المسلمة في كثير من البلدان وبين الأقلية المسيحية التي تعيشها تلك البلدان . . وبسبب المخاوف العديدة التي تسلك إلى نفوس كثير من الأخوة الأقباط في مصر بالذات من قيام نظام سياسى يطبق « الشريعة الإسلامية » ، وتخوفهم من أن يؤدي هذا التطبيق إلى حرمانهم من بعض مظاهر المساواة المدنية والسياسية التي يتمتعون بها . . بسبب هذا كله رأى البعض في هذه العبارة ما يؤكد صحة هذه المخاوف ومشروعيتها . . خصوصا في ضوء القاعدة التي يتحدث عنها الفقهاء والدعاة المسلمون من أنه « لا ولاية لغير المسلم على المسلم » .

ودفعا لكل لبس حول هذه القضية الحساسة ، وتوضيحا لما قصده

كاتبو البيان في شأنها نقرر الأمور التالية :

**الأمر الأول :** أننا أكدنا في البيان ، بوضوح لا يحتمل التأويل أو سوء الفهم أن فكرة الذمة ، لم تكن أبدا ، ولا يمكن اليوم أن تكون تعبيرا عن مواطنة ناقصة ، وإنما كانت تعبيرا عربيا إسلاميا عن واقعة تاريخية تمثلت في اقرار أهل الكتاب عن دينهم في مجتمع المسلمين ، مع ضمان تمتعهم بالحقوق والواجبات ، في إطار التزام الدولة بتأمين هذه الحقوق والواجبات وفقا لقاعدة « لهم مالنا وعليهم ماعلينا » . . ونقول اليوم في وصفها إنها كانت تعبيرا عن « الأداة القانونية » التي كفلت لأهل الكتاب مكانتهم وحقوقهم في المجتمع المسلم . . ويمكن اليوم وصفها بأنها عقد ، وهو عين الوصف الذي أطلقه عليها علماء المسلمين الأوائل . أما مضمون هذا العقد فلا يحدده مجرد لفظ « الذمة » وإنما تقرره قواعد موضوعية أخرى تقرر لهم الحقوق والواجبات وتكفل لهم المساواة .

**الأمر الثاني :** أننا قلنا ولازلنا نقول إن منح هذا العهد أو الدخول فيه يعبر عن « أساس تاريخي تغيرت أكثر الظروف المحيطة به » ثم أضفنا عبارة ينبغي التوقف عندها والتأمل فيها وهي « وربما صلحت للقيام مقامه نصوص الدستور التي تقرر حرية العقيدة كما تقرر حقوق المواطنين جميعا مسلمين وغير مسلمين » . . ومعنى هذا - في غير لبس - أن حقوق غير المسلمين في الدولة الإسلامية المعاصرة تقررها نصوص الدستور الذي هو القانون الأعلى للبلاد ، والذي يفترض فيه عدم تعارضه مع مبادئ الشريعة الإسلامية . . وفي هذا ضمان كبير لما تتميز به النصوص الدستورية من تحديد ووضوح ، وماتتيمز به - فوق ذلك - من علو وسمو على أى قرار أو تشريع قد تندفع إليه الأغليات في المجالس التشريعية النيابية .

**الأمر الثالث :** أن عبارة « حكم الأغلبية وحقوق الأقلية » ليست مستمدة من أقوال علماء المسلمين وفقهائهم القدامى أو المحدثين ، وإنما

هى عبارة شائعة فى الفقه السياسى والدستورى فى الغرب ونصها Major-ity Rule and Minority Rights ومؤداها أن الصيغة المثلثى الممكنة لإدارة شئون مجتمع تتبنى فيه الأغلبية إتجاهها أساسيا وتتبنى غيره أقلية أو أقليات . . هو أن تجرى الأمور وفق مشيئة الأغلبية وأن يكفل للأقليات حق المخالفة ، وحق الاحتفاظ بالرأى أو الموقف ، وحق الحماية القانونية ، والمساواة الكاملة مع الأغلبية .

ولانتصور أن يعترض أحد على هذه الصيغة التنظيمية فى عمومها . . وإنما يقوم التخوف وينشأ الاعتراض من اتخاذ « الاعتقاد الدينى » أساسا لتقسيم الشعب إلى أغلبية وأقلية . . وهو تخوف مشروع تماما حين يتصل الأمر بالحقوق المدنية والسياسية . . ولكن هذا التخوف يندفع تماما ، وينبغى أن يزول ، إذا ذكرنا مآقرهنا - فى وضوح كامل - من ضرورة التسوية بين المواطنين جميعا فى الحقوق المدنية والسياسية ، وهى التسوية التى يكفلها الدستور بنصوص واضحة وصريحة . . وإنما يحتاج الأمر إلى هذه الصيغة لحسم قضية واحدة هى قضية اتخاذ الشريعة الإسلامية أساسا أو مصدرا رئيسيا للتشريع . .

ونقرر هنا - فى غير مجاملة ولا مداورة - أنه إذا ارتأت أغلبية الناس ، يعبر عنهم فى ذلك ممثلوهم فى الهيئات النيابية أن استكمال الانسجام بين عقيدتهم وأوضاعهم التشريعية أو أن تحقيق استقلالهم الثقافى والوطنى ، يقتضى أن تكون الشريعة الإسلامية أساس التشريع ، فلسنا ندرى على أى أساس منطقى يمكن الوقوف فى وجه هذه المشيئة لأن فى المجتمع أقلية ، من غير المسلمين ومن المسلمين ، لاستريح إلى إنفاذ هذه المشيئة . . إن هذا لو وجد سبيله إلى النفاذ يكون تغلبا لمشيئة الأقلية ، من المسلمين ومن غير المسلمين على مشيئة الأغلبية . . لهذا نرى أن المنهج السليم والمشروع أمام المعارضين على استمداد التشريع فى مصر من مبادئ الشريعة الإسلامية ، أن يرفعوا أصواتهم بالمخاوف الحقيقية التى تتمثل - فيما نتصور - فى إحتمال أن يقوم على تطبيق الشريعة أفراد

وجماعات ومؤسسات لا تحترم حقوق غير المسلمين ، ولاتلتزم بمنهج الإسلام السوى المستقيم فى إقرار غير المسلمين على عقائدهم ، وتأمين ممارستهم لشعائهم ، والنظر بعد ذلك فعلا وقانونا ، إلى جميع المواطنين نظرة الأخوة والمساواة فى الأمور المعنوية والمادية على السواء ، وفى الحقوق المدنية والسياسية على اختلافها . . وهذه مخاوف لا ينفرد بها غير المسلمين وحدهم ، وإن كان لهم تجاهها وضع خاص ، وإنما يشاركهم فيها كل الحريصين على بقاء المجتمع مجتمعا مفتوحا حرا يتمتع فيه الأفراد جميعا بالكرامة والمساواة فى الحقوق والواجبات . .

والضمان الحقيقى فى مواجهة هذه المخاوف ضمان مزدوج . . هو فى شق منه ضمان قانونى ودستورى يتمثل فى تطبيق النصوص الدستورية والقانونية المقررة للحقوق والواجبات تطبيقاً صارما يقوم على كفالتة القضاء المستقل الحر . . وهو فى شق منه ضمان سياسى واجتماعى يعتمد - فى المدى الطويل - على تنشئة جيل من المواطنين ربه أجهزة التعليم والثقافة والاعلام والدعوة الدينية على احترام الحرية ، وتقديس حقوق الآخرين ، والايان « بالتعددية » التى يتعايش فيها المختلفون عقيدة ، فى مودة وتراحم وائتلاف .

وبعد . . فهذه تصويبات واستدراكات رأيناها ضرورية فى ضوء ما أثاره البيان من ردود فعل . .

ونعود - فى نهاية هذه المقدمة - فنؤكد مرة أخرى ، أن هذا البيان « إعلان مبادئ » وأن هذه المبادئ تحتاج إلى أمرين اضافيين :

الأول : تفصيلها وتحويلها إلى برامج عمل .

الثانى : توثيقها وإثبات « إسلاميتها » بردها إلى المبادئ الكلية والنصوص القطعية الثابتة فى مصدرى الإسلام الأساسيين وهما كتاب الله وسنة النبى ( ﷺ ) .

## فأما الأمر الأول :

فقد قررنا أنه مهمة الجماعات والأحزاب التي تقيم برامجها على أساس « مبادئ الإسلام » ، ونضيف هنا أنه لا يوجد برنامج وحيد يمكن وصفه بأنه « البرنامج الإسلامى » . ذلك فهم خاطئ شديد الخطأ لمنهج الإسلام في التشريع وفي تنظيم المجتمعات ، وهو كذلك فهم خاطئ للحقائق الاجتماعية الكبرى وفي مقدمتها تطور الحاجات الاجتماعية وضرورة تطور وسائل الاستجابة لتلك الحاجات . . وهو التطور الذى دعا كثيرا من الفقهاء المسلمين إلى أن يتحدثوا عن ضرورة تغير الفتوى باختلاف الأزمنة والأمكنة والأحوال . . ومعنى هذا كله أن من حق كل جماعة إسلامية أن يكون لها اجتهادها الخاص في إطار المبادئ الكلية والقواعد العامة للإسلام ولشريعته ، ومعنى هذا أيضا أن الأنظمة السياسية والاجتماعية التى يقيمها مجتمع إسلامى معين لا يلزم أن تتطابق تماما مع تلك التى يقيمها مجتمع إسلامى آخر . . ولا يتصور أن يكون هذا التعدد - في إطار المبادئ الكلية - مغمزا تغمز به تلك الأنظمة أو مأخذا يؤخذ عليها ويشكك في إسلامية بعضها ، فضلا أن يكون حجة عامة يحتج بها في وجه الدعوة إلى بناء النهضة على أساس الإسلام ومبادئه . . ونحن نستغرب أشد الاستغراب أن يطالب البعض بضرورة اتساع الأفق في فهم النصوص الدينية وتفسيرها ، وبالمرونة في تطبيق أحكام الشريعة على الظروف المتغيرة المتطورة للمجتمعات الإنسانية ، ثم يعود هذا البعض ليشكو من تعدد النماذج وصور التطبيق زاعما أن ذلك دليل على غموض الإسلام واستحالة تطبيقه على واقع الناس متسائلا - بعد ذلك - أى إسلام تريدون ، ولأى نموذج من نماذج تطبيقه تدعون وتروجون ؟؟ . . وجوابنا على ذلك كله ماقرناه في شأن « المنطلقات الأساسية » لإعلان المبادئ من « أن النظم السياسية والاقتصادية تركيبات من صنع الإنسان ومهمة الدين أن يوجه واضعى النظم وجهة الخير ، وأن يثبت القيم الخلقية الهادية في وضع تلك النظم وتطبيقها » ، ونضيف

هنا أن الإسلام في توجيهه لواضعى تلك النظم يسلك طرقا متعددة ، فهو تارة يكتفى بتزكية القيم الأخلاقية التى ينبغى أن تضبط عملية التنظيم والتشريع ، وهو تارة ثانية يضع إطارا تشريعا عاما يجتهد الناس في إطاره ، ويضيفون لأنفسهم به تشريعات فرعية تناسب أوضاعهم ، وهو تارة ثالثة أخرى يضع أحكاما مفصلة يلتزم بها الناس . وسبيله في هذا على ماقرره العلماء بحق : إجمال مايتغير ، وتفصيل ما لايتغير .

### وأما الأمر الثانى :

وهو التوثيق الذى تتأكد به لدى القارئ والسامع « إسلامية » التصور ، فأكثر ما يحتاج إليه هو تحقيق الأحاديث النبوية وتحديد مواقعها من مراتب الصحة . . ذلك أن أكثر الكتاب والخطباء والدعاة يسوقون لتأييد كلامهم عشرات من الأحاديث ، كثير منها لا يصح عند أهل الاختصاص ، وكثير مما يصح منها لاجحة فيه على ما يدعون . . وهذا باب علم واسع يحتاج إلى جهد ومثابرة وأمانة عظيمة .

وقديما تولى المحدث المصرى « زين الدين العراقى » تحقيق الأحاديث الواردة في كتاب « إحياء علوم الدين » للإمام الغزالى . . وحديثا تولى الصديق العزيز الأستاذ عبد الحليم أبو شقة تحقيق وشرح الأحاديث الواردة في شئون المرأة ، وذلك في سفر نافع من أربعة أجزاء اقتصر فيه على الأحاديث الواردة في صحيحى البخارى ومسلم . . كاشفا بهذا التحقيق عن عديد من الأخطاء الشائعة بين عامة المسلمين وكثير من خاصتهم في شأن المرأة وحقوقها ومكانتها وعلاقتها بالرجل . . وهى أخطاء أدت إلى الخلط بين التصور الإسلامى لقضية المرأة بجوانبها المختلفة ، وبين العرف السائد في كثير من مجتمعات المسلمين . . ولانظن أن توثيق ما أوردناه من آراء في « إعلان المبادئ » وإيراد نصوص الكتاب والسنة التى تشهد له ، يحتاج إلى مثل الجهد الهائل الذى بذله الأستاذ عبد الحليم أبو شقة . . ولذلك لانزال نطمح إلى أن نقوم بهذا

التوثيق في وقت قريب إن شاء الله ، ونشير في هذا المقام إلى أن ما اشتمل عليه كتاب الأستاذ عبد الحليم أبو شقة يعد توثيقاً وتأييداً للموقف الذي وقفه « إعلان المبادئ » في شأن قضية المرأة ومكانتها وحقوقها التي أقرها الإسلام .

وبعد . . فنعود في نهاية هذه المقدمة الجديدة لنؤكد ماقررناه في نهاية المقدمة الأولى من أننا نعيد طرح المعالم الأساسية لمدرسة فكرية تواصلت حلقات أتباعها عبر السنين ، وإننا حين نعيد طرحها من جديد فإننا ندرك - بكل التواضع - أننا لسنا وحدنا المعبرين عنها ، وإنما أردنا من وراء طرحها من جديد هذه الأيام أن ينضم جهد إلى جهد ويضاف عزم إلى عزم ، وأن تتحول قطرات الماء العذب إلى مجرى واسع يتفجع به كل الناس ، بدلا من أن يتبدد بعضها هنا ويتبدد بعضها الآخر هناك . . كذلك يضرب الله الحق والباطل ، « فأما الزيد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض » .

وعلى الله قصد السبيل ، ،

القاهرة : أغسطس ١٩٩٢

د . أحمد كمال أبو المجد





## بسم الله الرحمن الرحيم

### مقدمة الطبعة الأولى

ما أسرع ما يمر الزمن ، وما أعظم الخطأ الذى نقع فيه حين نكتب الكلمة ثم لا ننشرها ، أو نعلن الرأى فى ملاء صغير ثم لا نحفل بإعلانه على الملأ الأكبر . . أحسست بهذا كله وأنا أقرأ - منذ أيام - دراسة قيمة للأخ الصديق الأستاذ فهمى هويدى فى مقاله الأسبوعى بجريدة الأهرام يوم ٣٠/٧/١٩٩١ ، يتحدث فيها عما وصفه بالوجه الآخر للظاهرة الإسلامية . . مستعرضاً بعض نماذج التطورات الإيجابية التى شهدتها ساحة الفكر السياسى والتأصيل الفقهى الإسلامى . ومشيراً إلى نص مكتوب يعبر عن رؤية إسلامية متكاملة التقى على عناصرها الأساسية عدد من المفكرين وكان لى شرف صياغتها عام ١٩٨١ أى منذ عشر سنوات كاملة فى بيان عنوانه « نحو تيار إسلامى جديد » . وقد وزع البيان آنذاك على نحو مائة وخمسين شخصاً من المثقفين ومن أهل الفكر بصفة عامة بقصد التشاور حول ما تضمنه من مبادئ . . ثم تكاثرت الشواغل وتوجهت الهمم إلى أمور أخرى ، وتوزع الجهد بين تلك الأمور وبقي البيان على حاله ، مشروحاً غير منشور يتحاور حول عناصره بعض المهتمين بشئون الأمة ، والمشتغلين بقضايا الثقافة والداعين إلى الإصلاح دون أن يجد سبيله إلى النشر العام .

ولما نشر الأستاذ فهمى هويدى مقاله عدت إلى قراءة البيان ، فندمت على السنوات العشر التى بقى فيها حبس الصدور أو رهين خزائن الكتب . . وأحسست أن الحاجة اليوم إلى إعلانه ونشره بين الناس أشد - مما كانت منذ عشر سنوات - وذلك لأسباب ثلاثة هى التى حفزت الهممة آنذاك إلى إعداده وصياغته :

## السبب الأول :

أن كثيراً من الداعين إلى الإسلام والمتحدثين عن مبادئه وقيمه ونظمه وثقافته يتحدثون في عبارات عامة وغامضة عما يسمونه «الحل الإسلامي»، وعن منهج الله المقابل لمنهج البشر . . وعن الحاجة إلى «أسلمة» الحياة . . و «أسلمة» المعرفة . . و «أسلمة» العلوم . . ثم لايزيدون . . ولا يعرضون على الناس عناصر هذا المنهج ومكونات ذلك الحل ، ووسائل وضعه موضع التنفيذ ، مما تصور معه بعض الناس - معذورين في ذلك - أن التيار الإسلامي بكل روافده ليس له توجه فكري محدد ، وأن منهجه في الإصلاح لايتجاوز ترديد عدد من «الشعارات المثالية» التي تتضمنها نصوص قرآنية أو أحاديث نبوية . . دون محاولة لوصل ذلك كله بواقع الناس ، وحقائق العصر . . مما يغدو معه التيار الإسلامي - بكل روافده - تياراً غير ذي موضوع وغير ذي جدوى في مسيرة العمل الوطني - في أى مكان . .

وإذا كنا - من جانبنا - ننتقد مسلك الذين يقفون في تعبيرهم عن الإسلام وحضارته عند ترديد الشعارات والحديث عن العمومات والمطلقات . . فنحن - مع ذلك - أشد نقداً لمسلك الذين يرفضون رؤية نماذج أخرى « للتعبير الإسلامي » تتجاوز ترديد الشعارات ، وتطرح في أمانة ودقة وموضوعية وتفصيل غير قليل عناصر واضحة ومحددة لذلك التعبير . إن الإصرار على هذا الرفض - فيما نرى - مسلك هروبي لا يليق بالجادين من الناس فضلاً عن أن يليق بالمفكرين والعلماء . . ولسنا ندرى - في الحقيقة - بواعث أولئك الذين يرددون صباح مساء أن روافد « التعبير الإسلامي » كلها سواء . . ويصرون - بعد ذلك - على أن ينسبوا إليها بغير استثناء قائمة طويلة من السوءات على رأسها الجمود، والغيبية ، ومحاربة العقلانية ، وممارسة القهر الفكرى والإكراه النفسى، والكفر بجميع صور الديمقراطية ، واستباحة العدوان على الآخرين ، وممارسة العنف والوسائل الانقلابية

في العمل العام . . إن ذلك التعميم - فيما نرى - مزيج من الهزل الذى لا يستحق المناقشة الجادة ومن سوء القصد المريب الذى ينبغى أن يتنزه عن مثله أصحاب المسئولية وحملة هموم الناس . .

ولا جواب لنا على هذا السلوك الغريب ، ونحن أصحاب رأى وحملة أقلام ، إلا أن نعرض فى هدوء وتواضع مكونات رؤيتنا الإسلامية ، وأن ندعو جميع المشتغلين بالإصلاح العام والباحثين عن حلول لمشاكل الأمة إلى أن يديروا حول هذا البيان حوارًا هادئًا رائده البحث عن الحقيقة وما ينفع الناس ، بعيدًا عن التعصب الفكرى وعن جو المبارزات الكلامية التى يتشاغل بها بعض أنصاف المثقفين عن إدارة حوار حضارى تحكمه قيم وآداب . . وتظلله موضوعية المنهج ، وأمانة البحث ، ولياقة الخطاب .

### السبب الثانى :

أن ظاهرة المدالدينى التى يشهدها العالم كله خصوصاً فى إطار الديانات السماوية الثلاث ، والتى كان للمسلمين منها نصيب موفور . . ساهمت فى تعاظمه أسباب حضارية عامة وأسباب خاصة تتصل بواقع المسلمين وماضيهم القريب ، هذه الظاهرة قد أفرزت نماذج عديدة من نماذج « التعبير الإسلامى » ارتفع منها على سطح الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية نموذج يجمع تحت عباءته عناصر « العزلة » عن الآخرين ، ومحاولة الانقطاع عن « التيار العام » للتاريخ الإنسانى ، وعناصر التشدد والقسوة والإسراف فى فرض القيود تشددًا ينطلق - فكريًا - من المعرفة الناقصة بالإسلام ، وينطلق - نفسيًا - من الغضب العام على النفس وعلى الآخرين . . رفضًا للواقع ، وتعجلًا للتغيير . . متجاهلاً فى حركته عددًا من الضوابط العلمية والأخلاقية الأساسية التى تحكم ذلك التغيير . . ولقد قلنا فى وصف ظاهرة « الغضب الدينى » إن بواعثها ربما كانت فاضلة ونبيلة ، ولكن آثارها كانت وستظل مدمرة

ووبيلة ، ولهذا فإن مسئولية ترشيد التوجه الإسلامى المتعاضم لم تعد أقل أهمية ولا ضرورة من مسئولية الدعوة والترويج للإسلام ومبادئه وحضارته . . والحق أن مسئولية الترشيد هذه مسئولية بالغة الصعوبة والدقة ، يتعرض المتصدرون لها لأخطار ومآزق عديدة . . وعلى رأس تلك المخاطر أن تتناولهم سهام النقد والتجريح من جانبى الطريق . . فهم عند حملة الشعارات الإسلامية ، والمندفعين فى تيار « الغضب » و« الخوف على الإسلام » متساهلون مترخصون ، يهدمون الإسلام تحت ستار « التجديد » ، وينقضون عرى الدين تحت ستار العقلانية والمنهج العلمى . . وهم عند بعض مرضى القلوب وخصوم كل صور التدين ، « والخائفين من الإسلام » ليسوا إلا رافداً أكثر ذكاءً وأشد مكرًا من روافد الرجعية الدينية يخفون انتماءهم الأصيل لتيار العزلة عن الحياة ، ومحاربة التقدم والعودة بالناس إلى الوراء . . وراء أقنعة براقة يحسنون استخدامها فى هذه المرحلة من مراحل الصراع ، يرفعون خلالها شعارات الحرية والعقلانية واتساع العقول ورحابة الصدور وقبول التعددية الفكرية والسياسية . . ثم يخلعون هذه الأقنعة كلها حين تلوح الفرصة ، وتتغير الموازين ، لينضموا من جديد إلى الكتبية الأم . . كتبية الغضب والرفض والرجعية والعدوان على الآخرين . . والذين يحسنون الظن بهذا الرافد السمج العاقل المستنير ، أو تمنعهم موضوعية العلم والإخلاص للحقيقة من توجيه مثل هذا الاتهام الظالم الرخيص يقولون إنه تيار مثالى يلتقى على عناصره أفراد متفرون لا وزن لهم ولا تأثير ، وأنهم - على أحسن الفروض لا يعبرون إلا عن أنفسهم ، بينما الساحة الثقافية والشارع السياسى خاضعان لنفوذ الغلاة والمتشددى ممن أتقنوا فنون « الحركة » السياسية ، وعرفوا أن الصباح بالشعارات الغاضبة أو التى تفتح أمام الناس أبواب آمال كاذبة ، هو الطريق إلى السيطرة على عقول الجماهير ونفوسها والتحكم فى حركتهلوتوجيهها . . وشل قدرتها على التفكير فى حرية ، والتصرف فى وعى واستقلال . .

وهنا أيضًا لا يكون أماننا من سبيل لرد هذه السهام الظالمة الموجهة من قريب ومن بعيد إلا أن نرفع الصوت ، ونعلن الرأي ، ونقدم الفكرة ونقول لأولئك وهؤلاء « هاؤم اقرءوا كتابيه » . ونحن على يقين لا يداخله شك في أن ملايين العقلاء والمنصفين في كل مكان لا يزالون قادرين على التفرقة بين الدخيل والأصيل ، وبين الغث والسمين وبين الذين تقتلهم النرجسية المريضة في كل ما يقولون ويكتبون ، وبين من يبذلون حياتهم وجهدهم ومالهم في هدوء وتواضع لتنهض الأمة ويصلح أمرها ، وليرتفع عن الناس الضيق والعناء في هذا الزمان الصعب . . كما أننا كذلك على يقين لا يداخله الشك بأن ملايين المؤمنين والمتدينين يعرفون ، حين يسألون عقولهم ويستفتون قلوبهم ، أن الشعارات وحدها لا تغير الواقع ، وأن الغضب جمة تحرق العقل . . وأن العزلة عن الآخرين شرود وانقطاع لا تصلح به دنيا ولا ينتشر به دين . . وهم يعرفون بقراءة سريعة لكتاب ربهم وسنة نبهم - صلى الله عليه وسلم - وسيرته الغنية أن الإسلام دين عدل ورحمة وحرية وسماحة وبر ، وأنه يفتح نوافذ العقل على ملكوت الله . . ويفتح آفاق النفس السوية على مودة الناس ، كل الناس ، وأنه حقًا وصدقًا ، لا قولًا ولا شعارًا ، رحمة للعالمين .

إن الذين يهونون من شأن تيار « الوسطية الإسلامية » ويهولون من شأن تيار الغضب الذي يتصايح بشعاراته ويبارس طقوسه المتشنجة كثير من الشباب ، يقعون في خطأ فادح ولا يحسنون قراءة الواقع . . ذلك أن تيار الاعتدال والوسطية والفهم الصحيح لمقاصد الإسلام والتعامل السوى مع مصادره الكلية ونصوصه الثابتة ، هذا التيار يكسب أنصارًا يتزايدون عددًا وتأثيرًا في الشارع العربى والمسلم يومًا بعد يوم ، إذ هم وحدهم المؤهلون لريادة نهضة حقيقية تستلهم قيمها ومبادئها من قيم الإسلام ومبادئه . . وأيًا كانت موازين الحركة في هذا التدافع الاجتماعى بين المنهجين ، فالغريب أن يقف أنصار النهضة والتنوير والتقدم من غير الإسلاميين هذا الموقف السلبي الذى يبشر بهزيمة الاعتدال ،

وانتصار الغلو والجمود والحرفية والانغلاق . . كأنما يحرص بعضهم على أن تبقى ساحة العمل الإسلامى كلها موصومة ومدانة ومجرحة حتى توجه إلى العاملين في ساحتها من أولهم إلى آخرهم ضربة واحدة تختفى بها كل صور الدعوة إلى الإسلام ومبادئه وحضارته .

إنهم لن يرضوا عن هذه المدرسة الفكرية أبداً ، وسيظلون هكذا « يقلبون الأمور » ويضربون المثل تلو المثل « وماضربوه إلا جدلاً » . إذا تحدثنا عن أمر فقهي أو موقف إسلامي في قضية جزئية يسأل عنها الناس قالوا : هذا اشتغال بما لاينفع ، وعجز عن تقديم حلول وتصورات للمشاكل الكبرى التي تواجه المجتمعات المعاصرة . .

وإذا تحدثنا عن « رؤية » اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية ، قالوا هذا خروج بالدين عن وظيفته ، وتجاوز للحدود الضيقة التي ينبغى أن يظل محصوراً في إطارها . . وسموا هذا الحديث بممارسة « للإسلام السياسى » الذى يهدد الحضارة الإنسانية في صميمها ، والذي لابد أن يصيب الحرية والديمقراطية في مقتل . . وربما أدخلونا في زمرة « الأصوليين » الذين ينبغى ان تقترب الحضارة العالمية إلى ربها بمطاردتهم والقضاء عليهم .

وإذا لم يجدوا فيما نقول ونعلن مغمزا يتكثون عليه في مهاجمة هذا التيار النهضوى العاقل . . قالوا هذا كلام جميل لا اعتراض لنا على شىء منه . . ولكنه لا يعدو أن يكون رؤية واحدة من بين رؤى عديدة للإسلام يطرحها أصحابها على ساحة الفكر والعمل . . ثم أضافوا : كيف نطمئن إلى أن رؤيتكم هي المعبرة عن الإسلام الحقيقى ، وكيف نضمن أن تكون لكم الغلبة على رؤى أخرى تقدم للإسلام صورة شائهة مفزعة تستحق أن يتخوف العقلاء منها على مستقبل الحياة السياسية والاجتماعية في بلادهم ؟

وجوابنا على هذه التساؤلات كلها جواب واحد . .

إن الإسلام وإن كان ديناً يحمله الوحي عن الله سبحانه إلى أهل الأرض

فإنه حين يتصل بالناس فإن أمر هؤلاء الناس يغدو واقعا اجتماعيا تحكمه السنن والقوانين التي تحكم الأمم والشعوب في مسارها وتطورها « سنة الله ولن تجد لسنة الله تبديلا ». ومن سنن الله في خلقه أن تتفاوت الأنظار وتتعدد الرؤى وأن تتداخل الأهواء وتتعارض المصالح ، وأن ينشأ من ذلك كله « تدافع فكرى واجتماعى » لا يستثنى منه المسلمون ولا يعفون من نتائجه . . « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض » .

وهذا الذى تموج به ساحة الفكر الإسلامى تموج بمثله ساحات كل فكر معاصر أو قديم . . ومع ذلك لم يرفض أحد من العقلاء حضارة من الحضارات بسبب تعدد الآراء والمواقف فى إطارها . .

ومع ذلك فإن الترجيح بين الآراء المختلفة والتفسيرات المتعددة لا بد أن يكون له « إطار مرجعى » يستند إليه ويستمد منه ، وإلا اختلطت الأمور ، واستوى الدليل اليقيني مع الظن والتخمين . . واكتسبت الآراء الشاذة المعوجة « شرعية » لاتستحقها حين توضع جنبا إلى جنب مع الآراء التى يسندها منهج علمى محدد فى الاستدلال من الأصول ، بدعى أن هذا رأى وذاك رأى . .

إن المواقف التى نتخذها فى هذا البيان تستند - كما قلنا - إلى أصول التفسير اللغوى والموضوعى لكتاب الله ، وإلى علوم السنة النبوية وأصول تحقيق الأحاديث ووزن أسانيدها وفهم متونها ، كما تستند إلى استقراء مقاصد الشريعة واستقصائها من مجموع النصوص الثابتة ، ومن سيرة النبى (ﷺ) . . ومن فهم علوم أخرى قديمة وحديثة من شأنها أن تلقى أضواء عديدة على الواقع الذى يراد أن تحكمه مبادئ الإسلام وأحكام شريعته . .

وإنما يطالب أصحاب رأى الواحد فى كل قضية أن يتعاونوا وأن يساند بعضهم بعضا . . ولقد كان الموقف المنطقى والأخلاقي الوحيد المقبول من دعاة النهضة فى كل مذهب ، والداعين إلى الحرية والعدل فى

كل مدرسة فكرية أن يتجاوزوا الحدود الفاصلة بين تلك المذاهب والمدارس ، وأن يقوى بعضهم بعضاً في ميادين الفكر وساحات العمل على السواء . . جاعلين شعارهم في علاقة بعضهم ببعض تلك الحكمة المشهورة « نتعاون فيما اتفقنا عليه ، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه » لذلك فإننا نعجب ونحزن وتغمرنا الدهشة حين نرى أقلاماً تشرع ، وألسنة تنطلق في حماس دفاعاً عن العدل والحرية والعقلانية . . حين تكون الدعوة إلى هذه القيم في إطار « العلمانية » أو من خلال الاعتناق الكامل لحضارات أخرى غير حضارة العرب والمسلمين ، ثم لانسمع منها كلمة مناصرة أو تأييد أو دفاع حين تلوح في الأفق بشائر رؤية إسلامية ذات توجه نهضوي واضح ، يبشر بالعقلانية وتحرير العقول ، كما يبشر بالتسامح الفكري والسلوكي تجاه الآخرين ، كل الآخرين . . وينادي بتأسيس مدرسة فكرية « ائتلافية » إن صح هذا التعبير ، يتعاون أتباعها على البر والتقوى وإشاعة الخير والعدل بين الناس . . ويتعمق الحزن وتشتد الفجيرة حين نرى هذه الأقلام وتلك الألسنة ، وقد نذرت نفسها ، أو نذرتها وسخرتها جهات لانعلمها « الله يعلمها » لتخصنا بالنصيب الأوفى من سهام النقد واللوم والاعتراض والتجريح بما يليق وما لا يليق ، مبشرة بهزيمة قريبة يلقيها العلم في مواجهة الجهل وينالها الاعتدال على يد الغلو والشطط وينتهي بها إسلام النهضة . . لترتفع أعلام الانتكاس والانغلاق والحجر على الحرية وإهدار كرامة الإنسان .

### السبب الثالث :

إن تعاظم موجات « المد الإسلامي » وانتشار الدعوة إلى « الحضارة الإسلامية » بين المسلمين وما تورطت فيه بعض الحركات الإسلامية والأنظمة التي ترفع رايات إسلامية من مواقف سياسية خاطئة حسبت ظلماً على الإسلام . . فضلاً عن بعض الثارات الحضارية القديمة ، والأطماع السياسية الجديدة في مصالح ومقدرات ومستقبل العرب والمسلمين . . كل ذلك قد أدى إلى نمو « موجة تشويه وتجريح » ضد



العرب جميعا وضد الإسلام والمسلمين ، يمهدها أصحابها لموجة تصفية معنوية وجسدية لهذا المنافس القديم الجديد . . فامتلاأت الدنيا أول الأمر بحديث - بدأ في الغرب قبل أن تقال عنه كلمة واحدة بين العرب والمسلمين - عن اليقظة الإسلامية والصحو الإسلامية ثم تحول في «جيل ثان» من أجيال تلك الحملة إلى حديث لا ينقطع عن «الأصولية والأصوليين» ظلت معه عناصر تلك الأصولية وهى كلمة شديدة الغموض تجمع وتشخص يوماً بعد يوم لتستقر في وجدان الملايين ، من المسلمين وغير المسلمين ، عند صورة منكرة منفرة قبيحة ، جوهرها أن الإسلام - والأصوليون عند أصحاب هذه الحملة هم المعبرون عنه - معاداة للدنيا ، وعنف لا حدود له ، وإرهاب مستباح مع الآخرين . . وأنه بين أهله وفي ساحته الداخلية ، ردة عن الحضارة ، ومعاداة للعلم ، وإذلال للمرأة ، وقمع للمعارضين ، وسحق لأبسط حقوق الإنسان . . وكتبت خدمة هذه الحملة - كتب عديدة ، ومئات من المقالات ، وألقيت مئات أخرى من الأبحاث والمحاضرات . . وأخرجت أفلام تسجيلية عن الإسلام والمسلمين ، وبثت عبر الشاشات الصغيرة آلاف اللقطات الأخبائية والتسجيلية والتحليلية ، تشير كلها بأصابع الإدانة والاثام والتجريح والتنفير . . إلى العرب وحضارتهم . . وإلى الإسلام والمسلمين .

يحدث هذا كله والعالم على أبواب عصر جديد في العلاقات بين الدول والشعوب والثقافات . . تنهار فيه السدود والحواجز ، وتطوى الأبعاد والمسافات . . وتبحث فيه الأمم والشعوب عن عناصر الفكر المشترك ، والمصالح المشتركة ، حتى تلتقى عليها وتلتف من حولها ، وتوجهها نحو تقارب حضارى وتعاون ثقافى لخدمة قيم العدل والسلام والحرية واحترام حقوق الإنسان . .

ووسط هذه الجهود المتواصلة يُقدم الإسلام للدنيا على أنه نقيض هذا الجهد المشترك وأنه مقطوع النسب بالقيم والمبادئ التى يريد العالم الجديد أن يلتقى حولها . . ويصور العرب والمسلمون كما لو كانوا غرباء على هذا

التراث الإنساني المشترك . ويبلغ الأمر في هذا التجنى مداه ليصل إلى تصوير العرب والمسلمين على أنهم بأفكارهم وتاريخهم ومواقفهم وأحوالهم . . عقبة على طريق هذه الثقافة الإنسانية الصاعدة ، وخطر يتهدد مستقبلها . . يحدث هذا كله والعرب والمسلمون منقسمون على أنفسهم مختلفون حول حضارتهم . . فريق منهم يشارك في الحملة على الإسلام والمسلمين بتوجيه اتهامات عظيمة الشبه بما يوجهه الخصوم الحقيقيون . . وفريق منهم يزكى تلك الحملة بما يقدمه من طرح سيئ ومثال قبيح وفكر سقيم مغلق وذهول مريض عن كل ما يحيط به . وانحصار في أطر تاريخية قديمة يريد أن يقيد بها الإسلام وأن يكبل أقدام المسلمين ظاناً أنه بهذا المسلك الخائب يرضى ربه وينصر دينه ، ناسياً أن الله لا يرضى عن الكسالى والمقصرين ، وأن من سنته - سبحانه - أن يضرب الحق والباطل « فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض » .

لهذا كله . . كان ضرورياً ، أن يرتفع صوت هادئ عاقل رشيد وسط الصخب المجنون ، وأن تقال كلمة حق وعدل وسط موجات التشويه والتجريح والإدانة الظالمة التي لا يشهد لها علم ولا كتاب منير . . إيماناً - مرة أخرى - بأن عشرات الملايين من الناس لا يزالون يبحثون - في صدق وتجرد - عن الحق والعدل ، وأنهم حين يعرفهما ، فسوف ينصفون . . وإنهم حين تزال الغشاوة الظالمة عن عيونهم فسوف ترد الخناجر التي في أيديهم إلى أغمادها ، وسوف تمتد هذه الأيدي إلى العرب والمسلمين بالمصافحة والتحية والسلام . .

هذه - أيها القارئ العزيز - هي الأسباب الثلاثة التي دعت إلى كتابة هذا البيان منذ عشر سنوات ، والتي دعت اليوم إلى بعثه من مرقده وتقديمه لك ، ونشره بين الناس .

وتبقى في النهاية كلمات أربع :

**الأولى :** أن هذا بيان وليس برنامج عمل ، ومن هنا فهو يهتم أساساً بتحديد التوجهات وتوضيح المواقف الأساسية من المشاكل والقضايا الإنسانية الكبرى . . أما البرامج فهي مهمة الجماعات والأحزاب تتناول فيها المبادئ والقيم والتوجهات لتحويلها إلى خطوات عمل موصولة الحلقات مرتبطة بمعطيات الواقع المعاصر وعناصره المختلفة . . وكم نتمنى ألا يتعجل الداعون إلى الإسلام والمنادون بأن يجرى الإصلاح المجتمعي على أساس مبادئه . . وألا يتصوروا أنهم مطالبون - على الفور - بتقديم برامج عمل سياسية واجتماعية مختلفة عن كل ما يحيط بهم . . وأن هذا الاختلاف شرط أساسي « لإسلامية » تلك البرامج ، فالإصلاح الاجتماعي ، والتغيير بأبعاده كلها عملية مركبة معقدة لا يملك أصحابها أن يبتعدوا عن الواقع أو أن يبدأوا عملهم من نقطة خارجة عنه ، كما أنه ليس هناك ما يلزمهم بأن تكون لهم على الفور إجابة لكل سؤال ، وحل لكل مشكلة ، وموقف ثابت من كل قضية . . وإنما شأنهم في ذلك شأن سائر العاملين في المجتمع . . ولابد أن يسلموا وأن يسلم الآخرون لهم بحقوقهم في الاجتهاد ، وتنوع الآراء ، وممارسة التجربة والخطأ . . - خصوصاً إذا ذكرنا أن كثيراً من المبادئ التي يسعون لتطبيقها قد حيل بينها وبين الاتصال بالمجتمعات سنوات ممتدة طوال .

**الثانية :** أن قائلاً قد يقول بعد هذا كله . . إن هذا برنامج عمل للإصلاح السياسي والاجتماعي من اليسير أن تتفق أكثر الجماعات الإصلاحية والأحزاب السياسية على كثير من عناصره . . ولكن أين مكانه من الإسلام ، وأين مكان الإسلام منه . . وما هو الأساس أو « الإطار المرجعي » الذي يجعل منه « تصوراً إسلامياً » كما تزعمون . .

والجواب أننا لسنا هنا في مقام استدلال فقهي بالنصوص ومصادر تقرير الأحكام في الإسلام ، ولكن لهذا كله موضعه وموعده . . فما من رأى ارتأيناه . . أو تفسير رجحناه . . أو موقف أعلنه ، إلا وله شاهد ودليل من مصادر الشريعة وأصول الأحكام ، استندنا فيه إلى المصادر

المعتمدة في تفسير كتاب الله وعلى المناهج المقررة في تحقيق الأحاديث ووزنها، ما يتصل من كل ذلك بمتونها وما يتصل بأسانيدها، وأعملنا - بعد ذلك كله - عقولنا فيما وصل إلينا من أقوال علماء الإسلام، واستخدمنا بصائرنا التي هي نعمة الله على عباده في الترجيح بين الأدلة، والاختيار بين الأقوال، متوجهين - بصفة خاصة - إلى مقاصد الشريعة، وإلى المصالح التي جاءت لحمايتها وتحقيقها، وإلى رصد واقع العالم ومعرفة أحوال المسلمين . . فإن الفتوى - كما قال علماءنا - تتغير باختلاف الأزمنة والأمكنة والأحوال، ولا نقول في ذلك كله إلا كما كان أبو حنيفة يقول: علمنا هذا رأى وهو أحسن ما قدرنا عليه . . »

**الثالثة:** أن أذكر بالتقدير جهد أخ عزيز وصديق كريم، شارك في الأمر كله وحرك همتي نحو الكتابة منذ عشر سنوات وأعان بفكره الهادئ، على تحديد كثير من عناصر هذا البيان هو الأستاذ عبد الحليم أبو شقة المفكر الإسلامى المحقق الرصين . . كما أذكر بالتقدير كذلك الأخ والصديق الأستاذ فهمى هويدى، الذى تقدم مثابرته على البحث والكتابة فى إسلامياته الهادئة المستنيرة فى الأهرام كل ثلاثاء، نموذجاً طيباً للمدرسة الفكرية الأصيلة المستنيرة التى يصدر فى إطارها هذا البيان.

**الرابعة:** أنه لن يغيب عن القارئ أنه مضت على كتابة هذا البيان سنوات عشر طوال تغيرت فيها الدنيا من حال إلى حال . . وألم بنا - نحن العرب والمسلمين - ما ألم من خير وشر، ومن تجارب عديدة تعلمنا منها القليل، وفاتنا من عبرتها الكثير . . وكان ذلك كله حرياً بأن يدفعنا إلى إعادة الصياغة وإلى بعض الحذف وكثير من الإضافة .

ولكننى أحببت أن أسجل أمراً، وهو أن المعالم الأساسية لهذه المدرسة الفكرية قائمة منذ أكثر من عشر سنوات بهذا الوضوح والتحديد، وأننا نطرحها الآن، مدركين - بكل التواضع - أننا لسنا وحدنا المعبرين عن

هذا الفكر ، وإنما هى صيحة نقول بها : نحن هنا ، وهذا فكرنا ، لعل  
أصدقاء الخير والحق أن تصلنا من أمكنة قريبة وأخرى بعيدة تقول . .  
ونحن هنا كذلك . . تمامًا كما يتنادى السائرون فى الصحراء الواسعة ،  
لينضم جهد إلى جهد ويضاف عزم إلى عزم . . ولتجتمع قطرات الماء  
الذى به حياة كل الأحياء فى مجرى واحد . . نسأل الله أن يجعله عذبًا  
فرائًا سائغًا للشاريين .

والله تعالى يقول الحق وهو يهدى السبيل .

د . أحمد كمال أبوالمجد



بسم الله الرحمن الرحيم

## نحو رؤية إسلامية معاصرة إعلان المبادئ

### أولاً: التمهيد

١ - إن وجود تيار فكري إسلامي جديد . ينير الطريق أمام جماهير المسلمين على امتداد العالم الإسلامي ويعينها على حل مشاكلها المتراكمة بمواقف واجتهادات وحلول تنبع من الرؤية الأساسية التي يمنحها للفرد المسلم إيمانه بالله ورسوله وبمبادئ الإسلام وقيمه العليا وتعاليمه ، هذا الوجود قد أصبح ضرورة تشير إليها ظواهر عديدة ، كما أصبح التعجيل بإعلانه ضرورة أخرى .

٢ - إن الشعوب لا تستطيع مواجهة مشاكلها بحلول جزئية متفرقة لاتجمعها تصورات أساسية للكون والحياة والإنسان وحاجاته ومصالحه . وهي إن حاولت ذلك ، كانت النتيجة الحتمية أن تصل إلى حلول ومواقف لا تلبث - في غيبة الرؤية الأساسية - أن يدب إليها التناقض ، ويتسرب إليها الخلل . . ذلك أن منهج التجربة والخطأ لا يمكن أن يكون منهجاً مستقلاً كافياً بذاته ، وإنما هو أسلوب مقبول لممارسة العمل اليومي في إطار رؤية متكاملة ، وفي نطاق ترتيب أساسى للأهداف والمصالح .

٣ - إن التيارات السياسية والاجتماعية التي تتوزع المسلمين اليوم لا تكاد تخرج عن ثلاثة :

(أ) تيار رأسالى ليبرالى نقلته إلى أكثر الدول العربية ، الدول الكبرى

التي استعمرتها عشرات من السنين . بذرت خلالها بذور ذلك التيار ، كما تركت وراءها نظامًا سياسيًا واجتماعيًا مستمدًا منه ، وجيلًا من الحكام والمثقفين يؤمن به ولا يكاد يعرف غيره . وقد نقل هذا التيار إلى عالمنا العربي كثيرًا من مساوئ الرأسمالية المتطرفة وفتح الباب خصوصًا في البلاد التي تواجه مشكلة الفقر وهبوط مستوى الدخل - لمظالم اقتصادية ، واستفزازات اجتماعية لا تزال تهدد استقرار تلك البلاد وأمنها ووحدتها أبنائها . وقد استفاد هذا التيار من الارتباط التاريخي بين الرأسمالية كنظام اقتصادي وبين الحرية السياسية كنظام للعلاقة بين الدولة والأفراد ، فاستطاع من خلال « ليبرالته » أن يستبقى عديدًا من صور التفاوت الاجتماعي والظلم الاقتصادي وأن يجد لها غطاء من دفاعه عن الحرية ، ومن تمسحه أحيانًا بالإسلام وتفسير مبادئه تفسيرًا منح به الشرعية الإسلامية للنظام الرأسمالي بغير التحفظات الضرورية التي تقيد الحرية أحيانًا لحساب قيمة العدل .

( ب ) تيار اشتراكي سارت وراءه أنظمة الحكم في العديد من البلدان العربية والإسلامية خلال العقد السابع من هذا القرن ، ولكنها أعلنته في وقت اتخذت فيه الدولة طابع السيطرة والهيمنة على النشاط الفردي وهددت فيه حريات الأفراد وضماناتهم تحت شعار حماية الثورة ومقاومة الثورة المضادة . وتعرضت جزئيات هذا التيار وتطبيقاته لدفع شديد من جانب عدد من المذهبيين الذين شاركوا - من داخل السلطة أو من خارجها - في توجيه الأمور وتعثرت التجربة نتيجة الترددات العديدة في تطبيق برامج الإصلاح ، والإساءات العديدة إلى جوهر العدل الاجتماعي ، والاقتباس المبالغ فيه من تجارب شعوب أخرى ، وخلق تناقض موهوم بين العدل الاجتماعي والحرية السياسية . وكما وقع التيار الأول في خطيئة إهدار العدل الاجتماعي بدعوى المحافظة على الحرية ، فإن هذا التيار قد وقع في خطيئة الحجر على الحرية بدعوى المحافظة على العدل ، فضلًا عن خطيئة قتل الحوافز الفردية للعمل والإنتاج وحلّول جيش كبير من الموظفين محل العاملين والمنتجين .



( ج ) وهناك تيار ثالث إسلامي لا شبهة في نموه وزيادة انتشاره خلال السنوات العشر الأخيرة . وهذا التيار له روافد عديدة لكل منها خصائصه ورؤيته . فمنه رافد يمثل استمراراً تقليدياً رتيباً لتعبير المكون الإيماني للضمير المسلم عن نفسه . وتمثل هذا الرافد في أكثر البلاد الإسلامية مؤسسات وهيئات تابعة للدولة مقيدة في نشاطها بحدود وآثار هذه التبعية .

وإلى جوار هذا الرافد ظهر رافد ثانٍ مستقل عن المؤسسة الدينية الرسمية له توجهاته الإسلامية ذات الطابع الشامل ، وله صلتها القوية بمصادر الإسلام الصحيحة ، وله فوق ذلك كله قواعده الجماهيرية الواسعة في أكثر الدول العربية والإسلامية ، ولكنه تعرض في مسيرته الطويلة لضغط هائل من جانب أنظمة الحكم وأجهزته . كما تعرض من داخله لهزات عنيفة نتجت من الاندفاع العاطفي وراء أهداف لم يتم تحديدها بدقة ، كما نتجت من النقص الفادح في رؤية الواقع ، وفي الخبرة بكيفية تنزيل أحكام الإسلام ومبادئه على ذلك الواقع . ثم ظهر رافد ثالث يمثل مجموعة ردود أفعال متشنجة في مواجهة الواقع السياسي والاجتماعي القائم ، ولدتها عوامل الضغط الحكومي المتواصل من ناحية وعوامل استفزاز الحاسة الدينية للشعب المسلم من ناحية أخرى ، كما ولدتها العزلة عن بقية الجماهير، والاتجاه المنتشر بين الشباب نحو «الرفض» و « الخروج » على الأوضاع والنظم القائمة . وساعدت على نمو هذا التيار أسباب اجتماعية واقتصادية تتمثل في اشتداد العناء اليومي ، والإحباط الاجتماعي ، وضيق منافذ الأمل في المستقبل . ويضم هذا الرافد من روافد التيار الإسلامي عدة جماعات أكثر أعضائها من الشباب ، يرفض بعضها المجتمع كله ، ويتهمه بالكفر والجاهلية ، ويريد أن يبدأ حركته من خارجه ، نفسياً على الأقل ، سعياً إلى تغييره . كما أن بعض هذه الجماعات يغلب عليها العنف والاستعجال في ممارسة عمليات التغيير ، وهي مكونات تساهم في زيادة عزلة أصحابها ،

وتؤدى فى النهاية إلى تنفير الكثرة الغالبة من المسلمين أنفسهم من « التيار الإسلامى » كتيار يتصدى للإصلاح والتغيير الاجتماعى بالمعنى الواسع لهذه الكلمة .

على أن الحاجة إلى رؤية إسلامية معتدلة ومستنيرة ليست - مع ذلك - أمرًا مرتبطًا بظروف العالم العربى والعالم الإسلامى وحدهما ، وإنما هى حاجة يفسرها تطور المجتمعات البشرية فى العالم كله ، والظروف الموضوعية التى تحيط بحياة الإنسان المعاصر . فعلى امتداد العالم كله يتزايد ويتنشر الإحساس بأن الثورات الصناعية والعلمية المتعاقبة قد مكنت الإنسان من تحقيق المزيد من السيطرة على البيئة ، وتسخير الطبيعة ، وتوفير العديد من أسباب اليسر المادى . . ولكن ذلك التقدم المادى لم يصاحبه تقدم فى نوع العلاقات الإنسانية السائدة بين الأفراد والشعوب ، وإنما صاحبه - على العكس - اندفاع وتسابق إلى حيازة ثمرات التقدم المادى والاستئثار بها من دون الآخرين ، وهو اندفاع سقطت أمام موجاته كثير من القيم الحافظة لنسيج العلاقات الاجتماعية . . فضاء الضعفاء ، وتفككت العلاقات الأسرية ، وتزايدت موجات العنف والجريمة ، واشتد الإحساس بالقلق والخوف ، وحل النهم فى الأخذ محل الكرم فى البذل والعطاء ، وتناقص - بسبب ذلك كله - نصيب أكثر الناس من الرضا والسكينة والاستقرار والسعادة . وهكذا أعطت الثورات الصناعية والعلمية للإنسان المعاصر رخاء ويسرًا ماديًا ولكنها انتزعت منه الأمن والسكينة والأنس بنفسه وحياته وبالآخرين . ولما كان الإسلام - فى جوهره - نظامًا للقيم ، يحفظ التوازن بين الإنسان الفرد والناس من حوله . . كما يحفظ التوازن بين مطالب الإنسان المادية وأشواقه المعنوية . . فإن الإحساس بأزمة الإنسان المعاصر بدأ يأخذ صورة التطلع إلى إحياء «القيم» الأساسية التى أوحى بها السماء إلى الناس والتى تنزلت بها كلمات الله على رسله وأنبيائه . . والتى جعلها الله كالرواسى الثابتة فى الأرض ، لولاها لمادت الأرض بمن عليها من الناس والشعوب . .

ومن المفارقات المؤسفة التى تحتاج إلى تدارك حاسم وسريع أن حِفْظَ هذه القيم والأمناء عليها وهم المسلمون . . قد تعرضوا وتعرضت حياتهم الفكرية والاجتماعية لركود وجمود حضارى ردهم عن مكان القيادة والتأثير، كما عرضهم بعد ذلك خلال مئات من السنين لعملية استلاب حضارى طويل تمثلت فى انسلاخهم عن كثير من القيم الأساسية التى تقوم عليها عقيدتهم الإسلامية ، كما تمثلت فى قبولهم للعديد من المكونات الأخلاقية والسلوكية للحضارة الغربية فى مرحلة أزمتهما . . ولذلك اجتمعت فى حياة الكثير منهم معالم تراجع الحضارة العربية الإسلامية ومعالم أزمة الحضارة الغربية . . . وبينما أخذت كثير من الشعوب التى تعيش أزمة الحضارة المادية تتطلع بالأمل إلى الإسلام وقيمه ونظمه حتى ولو لم تذكره باسمه ، وتتعرف على مصادره ومنهج الأخذ من تلك المصادر . . فقد بقى المسلمون عاجزين عن المساهمة الفعالة فى تحقيق هذا الأمل بسبب ما آلت إليه أوضاعهم من تراجع وتمزق وحيرة وعجز . .

ولذلك فإن الحاجة إلى إحياء قيم الإسلام ونشرها لم تعد حاجة موضوعية قاصرة على المسلمين وإنما صارت حاجة عالمية لا فكاك للمسلمين من النهوض لأداء مطالبتها فى غير إبطاء ولا تقاعس . .

٤ - والتيار الإسلامى الذى تشتد الحاجة إليه ، هو أساساً تيار فى خدمة الناس ، يفهم معنى قوله تعالى : « كنتم خير أمة أخرجت للناس » أى أخرجت من أجل الناس ورحمة بهؤلاء الناس ، يعيش واقعهم كما يعيشونه ، ويتواصل مع جميع عناصر المجتمع ، ويحمل معها همومها ، ويتسع صدره وعقله لفهم السلبات العديدة التى أحاطت بالعمل الوطنى فى بلادنا وفى سائر بلاد العرب والمسلمين ، ويدرك فوق ذلك أن التغيير أمر صعب وشاق ، كما يؤمن بأن التغيير الحقيقى لا بد أن تشارك فيه الجماهير عن اقتناع وأمل - له ما يبرره - فى غدها ومستقبلها . ولن تشارك الجماهير فى حركة إلا إذا فهمتها بوضوح ويسر أولاً ، وإلا إذا وجدت فيها حلاً لمشاكلها الحقيقية والمعاصرة .

وهو تيار يؤمن بالتفاعل الضروري بين كل عناصر الأمة وفتاتها ويعرف - في تواضع حقيقى - أن فئة واحدة لا تستطيع أن تحمل العبء كله ، وأن تعاونه لذلك مع التيارات التى تشاركه جزءاً من رؤيته أمر طبيعى وضرورى ، لا افتعال فيه ولا اصطناع . إن أصحاب هذا الفكر والمنادين بإعلانه يعرفون جيداً أن الفكرة لابد أن تسبق الحركة ، وأن الأفكار لابد أن تجمعها رؤية وعقيدة أساسية . وهم مع حرصهم الشديد على أن يعلو الكمال الإنسانى الممكن ، فإنهم يدركون - بنفس الوضوح - أن الإيغال فى البحث النظرى لم يعد سمة العصر ، ولا يجوز اهتمام الجماهير ، وأن مستقبل المنافسة والصراع بين المذاهب والأفكار رهين فى النهاية بما يستطيع أن يقدمه كل مذهب للناس من خير وصلاح . وهم لهذا يقدمون الجانب العملى من نشاطهم على الوقفات الطويلة والجدل النظرى حول الأمور الفكرية المجردة ، فى هذه المرحلة من مراحل عملهم على أقل تقدير .

٥ - إن الكثرة من أبناء الأمة الإسلامية تحس إحساساً قوياً بأن «الإسلام» فى جوهره ، وقيمه العليا ، وسياحته الأولى ، هو أصلح المنطلقات لترشيد حركة النهضة المعاصرة ، ومنحها القوة والاستمرار اللذين تحتاج إليهما . ولكن هذا الإحساس تخالطه مخاوف عديدة : يرجع بعضها إلى طول التجربة مع « الرافد التقليدى » من روافد التيار الإسلامى القائم وما اتسمت به تلك التجربة من العقم والانحصار فى الماضى والعجز عن رؤية الواقع والتعامل معه ، كما يرجع بعضها الآخر إلى التخوف الشديد من روح التزمّت والتشدد والتشنج والعزلة التى تطبع الرافد الآخر من روافد التيار الإسلامى المنتشر بين الشباب . إن الكثرة الغالبة من المسلمين لا تأمن أن تسلم قيادها أو تعطى ولاءها لمثل هذا التيار وهم على ما هم عليه من انحصار على الذات وإسراف فى القساوة ، وغلو فى التشديد وعجز عن التمييز بين الجوهري والعرضي فى تعاليم الإسلام وتراثه ، مما يرجع معه فى وعى جماهير المسلمين ، أن

تكون تجربة ممثلي هذا الرافد في قيادة النهضة المرجوة كارثة لا يعلم مداها إلا الله .

## ثانياً : المنطلقات الأساسية

١ - الإسلام هو منطلق « هذه الرؤية الإسلامية المعاصرة » وأساس منهجها في العمل . وهي تعتمد في ذلك على فهم أصيل للإسلام ، ومعاصر في نفس الوقت . أصيل بمعنى أن أصوله تستمد من القرآن والسنة الصحيحة وتلتزم بهما وحدهما مستأنسة بهما عداهما ، ومعاصر من حيث استشرافه تطبيقات معاصرة لتلك الأصول تلبي الحاجات الحقيقية للأجيال الحاضرة ولا تنكفئ عقلياً ونفسياً على مشاكل وحاجات أمم قد خلت « لها ما كسبت ولكم ما كسبتم » .

٢ - والإسلام هو هداية الله للناس كافة ، وهو نعمة من نعم الله العظمى عليهم كالماء والهواء ، ينهلون منه ما يواجه حاجات عصرهم دون سلطان وسيط سواء كان سلطان فرد أو جماعة أو مؤسسة ، أو سلطان التاريخ والتراث . . وإذا كان انتظام الناس في جماعات ودول أو جمعيات وأحزاب أمراً تبيحه الضرورة أحياناً وتستوجبه أحياناً أخرى ، فإن صلة الإنسان الفرد بخالقه تظل هي الأساس ، ويبقى الإيمان والكفر، والطاعة والمعصية أموراً تحددها نية الإنسان الفرد كما يحددها سلوكه وعمله . ولا تملك جماعة من الجماعات أن تقيم على عقول الناس وسلوكهم وصاية وسلطاناً باسم الإسلام ومبادئه، كذلك يظل تاريخ الإسلام وتراثه سيرة محفوظة لرجال أمثالنا نستأنس بها ونلتمس منها العبرة دون أن يكون قَدَمها وحده حجة على إلزامها . . ودون أن تكتسب به قداسة تحول بيننا وبين استيعاب الحاضر واستشراف المستقبل والاجتهاد لأنفسنا ولمن حولنا .

٣ - والدين يحكم الحياة بقيمه ومقاصده وقواعده العامة وأحكامه

القطعية ، ولذا ينبغي التمييز القائم على ضوابط محددة بين القيم الدينية الأساسية التى تتضمنها النصوص الصحيحة الثابتة وبين الصور التطبيقية التى أملتها ظروف البيئة ، أى تحرير الدين من أسر صور التطبيق التاريخية . إن النظم السياسية والاقتصادية تركيبات من صنع الإنسان ، ومهمة الدين أن يوجه واضعى النظم وجهة الخير وأن يثبت القيم الخلقية الهادية فى وضع تلك النظم وتطبيقها .

وأن مهمة التطبيق المعاصر لأصول الإسلام لا يمكن أن تتحقق بغير استئناف البحث والاجتهاد فى أصول الفقه ومتابعة جهود السلف وعلماء المسلمين فى هذا الميدان ، إذ لا سبيل إلى التجديد فى الفقه بغير التجديد فى بعض أصوله . إن هذا التجديد ولادة جديدة تحتاج إلى مخاض وعمر وطويل . ولكن هذا المخاض هو الضرورية التى يجب أن تتحملها كل حركات للتجديد وإلا عادت من حيث بدأت ورضيت بالجمود والتقليد .

إن الاجتهاد العلمى والفقهى فى الفروع والأصول جميعا يحتاج إلى علماء وفقهاء متخصصين فى جميع فروع العلم والمعرفة . . والعلماء - والفقهاء من بينهم - لا يسقطون على الشعوب كما يسقط المطر ، ولا ينبئون فى الحقول كما ينبئ الزرع والشجر ، وإنما يشأون ويدربون وتنضج خبراتهم وتصلق ملكاتهم من خلال مؤسسات ذات تقاليد ونظم ، يجرى عملها على مناهج مقررة ومدرسة ومتطورة . . ومن هنا فإن إعادة النظر فى مؤسسات التعليم الدينى - بفروعها المختلفة - قد صار ضرورة قصوى وعاجلة ، إذ لانهضة بغير فقه . . ولا فقه بغير فقهاء . . ولا فقهاء بغير مؤسسات تتولى تخريجهم وتدريبهم . «ومالا يتم الواجب إلا به فهو واجب» .

وإذا كان من حقنا أن نعتر بالأزهر وبأمثاله من مؤسسات التعليم الدينى والدعوة الإسلامية ، وأن نذكر بالتقدير ما قدمه علماءه ودعاته

للإسلام والمسلمين ولل بشرية كلها من خير وعلم على امتداد قرون طويلة ، فان من واجبنا - مع ذلك - ألا نغض الطرف عما آلت إليه قدرة هذه المؤسسات من تراجع محزن لم تعد معه قدرة على أداء رسالتها على الوجه المأمول في إطار الواقع الجديد للشعوب المسلمة وللعالم كله . . إن هذه المؤسسات قد أصبحت محتاجة إلى ثورة حقيقية في أسلوب عملها ، وفي الأفق الذي تطل منه على حدود رسالتها .

وكل تردد أو تباطؤ في بدء هذه الثورة ومتابعة خطواتها مهمة وعزم من شأنه أن يثبت في الحياة الفكرية للمسلمين نماذج للتفكير وحدودا للمعرفة وأساليب للعمل لم تعد قادرة على تزويد الأمة بشروط النهضة وأدوات الانطلاق ووسائل التفاعل مع شعوب العالم وحضارته المعاصرة ، كما أن من شأنه أن يخلق - على الساحتين الفكرية والعملية - فراغا لن يملأه إلا أنصاف المثقفين والمقطوعون عن المصادر الحقيقية للعلوم الإسلامية ، والمعرضون لشطحات الفكر والسلوك اتجاها نحو الغلو والإفراط أو نحو الترخص الشديد والتفريط .

٤ - إن من الضروري - تطبيقا لما تقدم جميعه أن يستقر في فهم الداعين إلى الإسلام وتطبيقه على المجتمعات المعاصرة التمييز بين حكم الله وتشريع المسلمين . فحكم الله هو أمره سبحانه المتعلق بأفعال عباده والثابت في النص القرآني أو الحديث النبوي . أما تطبيق هذا الحكم على الوقائع الحادثة فهو حكم المسلمين أو تشريع المسلمين ، وهو تشريع تتعدد فيه الآراء والاجتهادات ، ويقع فيه الخطأ والصواب .

إن أصحاب هذه المدرسة الفكرية على أساس هذا الفهم ليسوا متحدثين رسميين باسم الإسلام ، ولا هم أوصياء على الناس باسمه : إذ ليس للإسلام متحدثون رسميون ، وليس في تصوره للإنسان وحرية ومسئوليته ما يسمح بفرض وصاية على أحد ، وإنما هم أصحاب فكر يعرضونه على الناس وسلوك يعيشون به بينهم . وسبيلهم إلى نشر هذا الفكر وإشاعة ذلك السلوك هو الحوار المتكافئ مع ممثلي التيارات الفكرية

والاجتماعية ، حوار بالتى هى أحسن لا تضيق معه العقول عن فكرة ،  
ولا تضيق معه الصدور عن أحد من أصحابها .

٥ - إن الإسلام وإن جعل الإيمان بالغيب علامة للتقوى ، وعنوانا  
على التصديق بالرسالة . . إلا أن منهجه في توجيه المسلمين لطلب  
المعرفة والتعامل مع الكون من حولهم ليس منهجاً غيبياً بحالٍ من  
الأحوال وإنما هو منهج علمى يقوم على استخدام العقل ، والنظر في  
الأفاق والأنفس ، والتماس عبرة التاريخ من سير الناس والشعوب . .  
كما يستند إلى وجود نواميس وقوانين علمية لا تتخلف ، على المسلمين أن  
يكتشفوها ويتعرفوا عليها ، وأن يرتبوا حياتهم كلها على أساسها . .

إن عمرا طويلا من حياة الشعوب الإسلامية قد ضاع في مساجلات  
ومقابلات ومحاولات للتوفيق بين الدين والعلم كما يقولون في الغرب أو  
بين العقل والنقل كما يقول علماءنا . . كأننا أحدهما من عند الله والآخر  
من عند سواه . . وقد آن أن تطوى إلى غير رجعة صفحة هذا الوهم . .  
وأن تتعلم أجيال المسلمين منذ نشأتها الأولى وعلى امتداد حياتها كلها أن  
النقل والعقل جميعا من أمر الله . . وأن الكتاب والحكمة يتم أحدهما  
الآخر . . وأن من لم يستعمل عقله لم يستطع أن ينتفع بدينه . . وأن  
المنهج العلمى بما يقوم عليه من موضوعية النظر ودقته وشموله . . هو  
المنهج الذى لا يرضى به الإسلام للمسلمين بديلا . . وهو نفس المنهج  
الذى اتبعه أئمتنا وعلماءنا في عصور الازدهار الأولى وعلى أساسه تركوا  
لنا هذه الثروة الهائلة من الاجتهادات القائمة على منهج علمى رصين . .

إن مستقبل الشعوب الإسلامية معلق كله باستقامة الجيل الجديد  
على منهج العلم ، وتخليهم عن التصور العفوى الطائش لحركة الحياة من  
حولهم . . إن تعطيل العقول بدعوى المحافظة على النصوص عجز  
وقصور لا تحملها مسؤولية العمل الجاد رعاية لمصالح الناس في إطار  
مقاصد الشريعة . . وإن المجتمعات المسلمة تحتاج - في غير إبطاء إلى  
ثورة شاملة في مناهج التعليم والتربية والإعلام والسلوك كله . . ترد



المنهج العلمى إلى مكانته التى نحى عنها فى عصور الانغلاق والتواكل مما حبس الأمة كلها فى إसार ظاهر النصوص والسوابق . .

وليذكر الخائفون على الإسلام من منهج العلم والعقل أن الإسلام الذى لا يقبل عمل الملحدين والمشركين . . يسقط - كذلك - الحساب والتكليف عن المجانين . وليس فى صفوفه مكان للذين يعطلون عقولهم ويتوقفون عن التفكير والإبداع . . « أولئك كالأنعام بل هم أضل » . . . . . مرة أخرى . . لن تتحقق النهضة الإسلامية إلا يوم يصحو عقل المسلم وتنبيه حواسه كلها لالتقاط إشارات الحكمة والإبداع فى الكون الفسيح ، وللتعامل الواعى مع سنن الله فى خلقه . . . ذلك أن الله تعالى إنما يمنح نصره وتأييده للذين يمنحون الحياة من حولهم خلاصة عقولهم ونفوسهم . .

٦ - إن نقل المجتمعات المعاصرة إلى الدخول من جديد تحت لواء تشريع الإسلام فى تنظيمه الشامل لحياة الناس الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مع طول البعد عن هذا التشريع ، أو غلبة انحراف الناس عنه لا يعنى إلغاء الأنظمة والتشريعات المعمول بها قبل إعداد البديل الإسلامى لها . كما أنه يقتضى من المشرعين والمجتهدين وأولى الأمر تقرير أحكام ونظم مؤقتة قائمة على قاعدة الضرورة أو قاعدة « عموم البلوى » التى قررها علماء المسلمين ، وذلك رفعا للخرج عن الناس ، وتدرجا فى الأخذ من جديد بأحكام الإسلام .

ولا يقال هنا إن باب التدرج فى التشريع قد أغلق بانقطاع الوحي ، وإكمال الدين ، إذ الأمر هنا ليس أمر تدرج فى التشريع وإنما هو تدرج فى نقل البيان إلى الناس ، وبغيره تفوت المصالح ، ويقع الحرج ، ويعرض الناس عن جملة الشريعة .

٧ - إن التيار الإسلامى الجديد يحرص على وضع حد لما هو سائد بين كثير من دعاة الإسلام والمنادين بتطبيق شريعته من استخفاف بتجارب الأمم والشعوب فى مجال النظم السياسية والاقتصادية ، بدعوى أن المسلم

لا يحتاج إليها وأنه لا يجوز له أن يستورد ثمرات تجربة تمت خارج نطاق الإسلام التاريخي أو الجغرافي .

إن الحكمة ضالة المؤمن ، وهي ليست حكرا على أمة دون أمة ، ولا على جيل دون جيل . ولو كانت كذلك ما دعا الحق سبحانه المؤمنين إلى أن يسيروا في الأرض وأن ينظروا . والمسلمون بعد ليسوا أمة مقطوعة الصلة بتاريخ العالم ، غريبة عن سائر أممه وشعوبه ، وإنما هم جزء من العالم وتاريخهم جزء من تاريخه . . وتفاعلهم مع الدنيا من حولهم يظل دائما مدخلهم إلى إشاعة الحق والدعوة إليه . . ولا يمكن لهذا التفاعل أن يتخذ سبيله في حياتهم إذا أعرضوا عما ينفعهم وينفع الناس من حولهم لأن آخرين سبقوهم إليه ، أو حازوه من قبلهم .

٨- إن الاجتهاد الفردي في الأمور التشريعية والعامة حق مقرر للعلماء والباحثين . ولكن تشريع المسلمين لابد أن يعتمد على المسلمون . ولا يجوز حجب حقهم في ذلك بدعوى أن الحكم في المجتمع الإسلامي لله وليس للبشر . إن مقولة « حاكمية الله » وحده مقولة صحيحة حين يراد بها أن قيم الإسلام ومبادئه منزلة من عند الله وأن الاجتهاد في معرفة حكم الله يحتاج إلى شروط لا تجتمع لعامة الناس . . ولكن رفع هذا الشعار على أسنة الرماح والإلحاح الشديد عليه قد كان في ماضينا القريب والبعيد مدخلا لباطل وسبيلا إلى ظلم . . ذلك أن الحكم لله من قبل ومن بعد . . ولكن الناس يحتاجون إلى معرفة ذلك الحكم وإلى تدبير أمورهم باجتهادهم فيما يعرض لهم ، وانفراد مجتهد واحد أو حاكم فرد أو جماعة قليلة بتقرير حكم الله وإعلانه وإلزام الناس به أمر لا دليل عليه ولا شاهد من عقل أو نقل . . وإنما شاهد النقل أن يتولى الاجتهاد للمسلمين «الذين يستنبطونه منهم» . . وشاهد العقل أن أمور الجماعة ليست تشريعا كلها . . وإنما أكثرها تنفيذ وسياسة واختيار في نطاق المباحات ، وهي أمور يتراوح في نطاقها التقدير . . والصحيح في مثل هذه الأمور أن تصرف الواحد في المجموع ممنوع . . وأنه إذا لم تكن الكثرة

دليلا على الحق . . فإن القلة أبعد أن تكون دليلا عليه ، وأن أمر المسلمين لذلك ينبغي أن يكون شورى بينهم .

٩ - إن الإسلام نظام شامل للحياة ، يسعى إلى ترشيد حركتها في جوانبها كلها بقيم الحق والعدل والخير التي نزل بها الوحي على رسول الله (ﷺ) لهذا فإن تنظيم المجتمع غاية من غاياته والحكم العادل فريضة من فرائضه .

غير أن الحكم في الإسلام ليس نظاما ثابتا فصلته النصوص . كما أن أسلوبه لا يلتزم بصيغة واحدة يستمدها المسلمون المعاصرون من تجربة واحدة من تجارب تاريخهم . وإنما يكون الحكم إسلاميا بقدر ما يلتزم بالمبادئ الأساسية التي وردت في القرآن والسنة صراحة أو ضمنا والتي تضع الضوابط والقيم الأساسية لمهمة سياسة الناس والحكم بينهم ، وعلى رأس تلك المبادئ :

( أ ) مبدأ الشورى في تقرير أمور المجتمع .

( ب ) مبدأ مسئولية الحكام عن أعمالهم . .

( ج ) مبدأ سيادة « التشريع » المستمد من مصادره الإسلامية ، على كل سلطة في الجماعة .

( د ) مبدأ احترام حقوق الأفراد وحياتهم إلا حيث تجور ممارسة تلك الحقوق على مصالح الكافة أو تعرضها للخطر .

إن من المؤسف أن قضية الشورى واحترام حقوق الإنسان لا تحتل في أكثر نماذج الفكر الإسلامي المنتشر بين الشباب « الغاضب » مكانها الصحيح ، فالشورى فيما نرى - اعتمادا على النصوص الثابتة وأصول الاستدلال الصحيح - واجبة على الحاكم في أمور التشريع والسياسية العامة وهي ملزمة له . وبغير ذلك تفتح - على مصاريعها - أبواب الظلم والاستبداد وتضيق على الجماعة فرص الرشد وتعرض المصالح العامة والخاصة لأخطار لا يمكن حسابها . . وهي - فوق ذلك - مدخل لا غنى

عنه لتقرير مسئولية الحكام وخلق روح الانتماء للجماعة والاهتمام بأمور الناس . . إن شعار « المستبد العادل » الذى رفعه البعض قديما ولا يزال يرفعه البعض حديثا شعار فاسد مغلوطة . . ولا ندرى كيف تجاهل العقلاء والعلماء مبلغ التناقض فيه . . وهل يجتمع الاستبداد والعدل تحت لواء واحد « ما لكم كيف تحكمون » . . وغريب أن يظل بعض المفكرين والساسة والكتاب على استهانتهم بأمر الشورى بعد أن بلغتهم تجارب الأمم والشعوب عبر مئات السنين مع ألوان الظلم والفساد التى ولدت ونمت في غياب الشورى وتحت ظلال الانفراد بالرأى والاستبداد .

#### ١٠ - تغيير المجتمع يحتاج إلى النظرة الشاملة :

( أ ) لم يعد من المقبول علميا تصوير أزمة المجتمعات الإسلامية المعاصرة بأنها لاتعدو أن تكون مشكلة أخلاق وقيم . . والغفلة - تحت ضغط هذه النظرة الواحدية - عن المشاكل المعقدة للمجتمعات الإنسانية المعاصرة وعن تعدد جوانبها وارتباطها . . إن الذين يتصدون لتغيير مجتمعاتهم وهم يحملون هذا الفكر البدائى إنما يقدمون على مغامرة هائلة ، ويتجاهلون أن أمانة المسئولية عن الآخرين تقتضى بذل المزيد من العناية فى فهم مشاكلهم وإدراك أبعادها . . إن الثورات العلمية والصناعية المتعاقبة ، والتطور المتصل الحلقات فى أدوات الإنتاج ، وأدوات الحركة والنقل ، ووسائل الاتصال ونقل المعلومات واختزانها واستخدامها . كل ذلك قد خلق مشكلات اجتماعية جديدة ، كما أعطى لكثير من المشاكل القديمة أبعادا لم تكن لها من قبل . إن مشاكل توزيع الثروة والتخطيط لتنميتها ، ونقص المواد الغذائية وسوء توزيعها فى العالم ، ومشاكل البيئة وتلوثها ، ومشاكل العلاقات بين الدول ووقف سباق التسلح بأسلحة الدمار الشامل القادرة فى لحظات على هدم الحضارة وإبادة شعوب بأسرها ، كل هذه أمور لا يمكن أن تظل خارج اهتمام رواد الإصلاح باسم الإسلام والمنادين بتطبيق الشريعة . وإن خلو

برامج الإصلاح الإسلامى من معالجة هذه الأمور سبب كاف لانقطاعهم عن مجتمعاتهم ، وتردد هذه المجتمعات فى السير وراءهم ، وأخذ شعاراتهم الكبيرة مأخذ الجد .

( ب ) إن كثيرا من المشاكل المتراكمة والمعقدة فى العالم العربى والإسلامى ترجع إلى غياب التخطيط العلمى لمواجهتها ، أو إلى اعتماد نوع من التخطيط الجزئى الذى يتجاهل ترابط الظواهر السياسية والاجتماعية والثقافية ، أو إلى عدم الالتزام بالخطة المقررة ، والقفز عليها مراعاة لظروف واعتبارات عارضة . ولابد ونحن نعلن هذا أن نوضح بعض المبادئ التى نرى أن تعتمد عليها خطة الإصلاح والتنمية :

١ - لا يجوز الرفض المطلق ولا القبول المطلق لأى مذهب أو نظرية من نظريات الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى . فالأمر هنا أمر مصالح الأمة . والنظريات والمذاهب ينبغى تسخيرها لخدمة الإنسان ، ولا سبيل لهذا التسخير بغير الدراسة الجادة الواعية . لقد آن لأسلوب الإدانة المسبقة للمذاهب والنظريات أن يختفى ، وأن يحل محله منهج موضوعى يقوم على المعرفة الدقيقة لهذه المذاهب والنظريات ووزنها - بعد ذلك - بميزان مزدوج بعرضها على مبادئ الإسلام وقيمه الأساسية ، ثم عرضها على مصالح الناس وحاجاتهم الحقيقية .

٢ - إن أخطاء المراحل الماضية فى تجربتنا المصرية ، وفى التجارب العربية والإسلامية ينبغى أن تدرس بغير انفعال ، وألا تكون سببا فى رد فعل عام فى الاتجاهات المعاكسة ، حتى لا يتحول العمل الوطنى إلى سلسلة من القفزات من اتجاه إلى نقيضه ، يتعذر معها التقدم الحقيقى ، وتضيع فرص الإصلاح ، ويفقد فيها العمل الاجتماعى استمرار حلقاته واتصالها .

٣ - إن أية خطة للتنمية الشاملة فى ظروف مجتمعاتنا الراهنة ينبغى أن تحقق مجموعة أمور أساسية :

( أ ) مضاعفة العمل على زيادة الدخل القومي ، بزيادة الإنتاج ، وتكثيف العمل ، وترشيد الإنفاق العام والإنفاق الحكومي بصفة خاصة . وما عدا ذلك فجهود ضائع ، وحلول تسكن الآلام العارضة ، ولا تفعل أكثر من تأجيل موعد الكارثة .

( ب ) المحافظة على « العدل الاجتماعي » عن طريق اعتبار « العمل الإنساني » بصورة المختلفة الأساس الرئيسى للدخل وللقيمة الإنسانية في المجتمع .

( ج ) توفير المناخ الذى يساعد على تنمية شخصية الأفراد وإطلاق مواهبهم ، واختيار أساليب العمل الداخلى التى تتيح أقل قدر من استخدام السلطة وأكبر قدر من المبادرات الذاتية الفردية والجماعية ، وذلك كله مع الحرص على ترسيخ الأسلوب القائم على الشورى في العلاقات بين العاملين في مؤسسات الدولة على اختلافها .

إن هذه الأهداف الأساسية تكاد تكون موضع إجماع بين التيارات السياسية القائمة في مصر ، وليس مطلوباً من « الإسلاميين » أن يكون لهم منها موقف مختلف ، كما أنه ليس مطلوباً منهم إثبات تميزهم وخصوصيتهم بمناهج في الإصلاح الاقتصادي ينفردون بها .

١١ - خطوط عريضة للإصلاح وتغيير المجتمع :

( أ ) إن شمول الإسلام ليس إلا تعبيراً عن وحدة حياة الإنسان وتربط أجزائها . . فضلاً عن أنه تعبير عن وحدة الخالق « المشرع » الذى « يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير » . ولهذا فإن اهتمام الإسلام بهذه الأجزاء المختلفة لايعنى - على مستوى التنظيم والحركة - أن تندب كل جماعة إسلامية نفسها لأداء كل المهام التى يتصدى لها الإسلام ، فكل ميسر لما قدر له ، وكل مسئول عما يحسنه . والتخصص سبيل لاغنى عنه لإتقان العمل وإحسانه ، وهو سمة من سمات العصر تعبر عن نمو المعارف والعلوم واتساعها مساحة وعمقا ، وعن حاجة كل جانب منها إلى انقطاع

بعض الناس له وانقطاع غيرهم لغيره . لذلك كله فلا غرابة في أن تتعدد الجِبايات وأن يهتم بعضها بالفكر والثقافة ، ويهتم بعضها الآخر بالتربية والعمل الاجتماعي ، وأن يهتم فريق ثالث بقضايا السياسة ونظم الحكم ، دون أن ينكر أحد على أحد ، أو يهون فريق من قيمة ما يتوجه له فريق غيره .

بل إن التجربة الإنسانية في الميدان الواحد تحتاج إلى جهود جماعات عديدة تتسابق وتتنافس محاولة الاهتمام إلى أصلح مناهج العمل وأقومها وأكثرها دقة وتأثيرا .

(ب) إن الإصلاح الاجتماعي لا يتحقق بإصدار أحكام الإدارة على الممارسات القائمة ، وإنما مهمة المصلحين باسم الإسلام أن يقدموا للناس البدائل الصالحة لكل ما يطالبون بتغييره وهجره ، والبديل لا يكون صالحا إلا إذا تحققت له - فوق التزامه بمبادئ الإسلام وقيمه وشرائعه - القدرة على تلبية الحاجات وتحقيق المصالح .

إن مؤسسة واحدة تقوم على مبادئ الإسلام وتحقق مصالح الناس أثقل في ميزان التحول إلى الإسلام من ألف خطبة عصماء تكتفى بإعلان المبادئ وإصدار الأحكام وإنكار المنكرات . ولهذا فإن المنهج السليم للإصلاح يقتضى توجيه الجهد الأكبر إلى إنشاء المؤسسات القادرة على تنفيذ مبادئ الإسلام وضمان استمرارها بين الناس . على أن أخطر وأساء ما يمكن أن يتعرض له مثل هذه المؤسسات أن ترفع شعارات وأسماء إسلامية ، وأن تمارس في ظل هذه الشعارات أفعالا وأنماطا من السلوك تقوم على الغش والخديعة أو تنتهك المبادئ والقيم الإسلامية ، إن هذا التناقض بين الغايات والمواقف العملية يسئ إلى العمل الإسلامى كله إساءة تهون إلى جوارها جميع محاولات التشويه والإساءة التى تحتشد لها جهود « الخائفين » من الإسلام والكارهين له .

(ج) إن الإصلاح الإسلامى يعتبر ثورة في حياة المجتمع بما يحمله من تغيير لحياة الناس في جذورها العميقة ، ومن نظرة متميزة للكون والحياة

والإنسان ، تقوم على الإيمان بالله والتصديق برسله ، والإقبال على الحياة ، واحترام الإنسان ، وبما يبيته في علاقات الناس من قيم التكافل والايثار والعدل ، ولكن هذه الثورية لاتعنى سلوك سبيل العنف واتباع وسائل الطفرة والتغيير المفاجئ والقفز على واقع المجتمعات . إن أخطر عيوب الوسائل الانقلابية أنها تتعجل أمر الإصلاح وتفرض على المجتمعات - باسم الإسلام - حلولاً غير محسوبة الأثر ، كما أنها تفتح الباب لاستمرار الصراع القائم على العنف بين ممثلى التيار الإسلامى وسائر القوى في المجتمع ، فوق ذلك كله فإن الوسائل الانقلابية تتجاهل حقيقة علمية وتاريخية هامة حين تتصور إمكان تثبيت نظم وأوضاع لا تقتنع بها الجماهير ، ولم تتهياً - بشكل كاف - لاستقبالها .

( د ) إن قضية الثقافة والتربية ركن أساسى من أركان الإصلاح الإسلامى ، والثقافة تتجاوز كثيراً حدود معرفة الأحكام الشرعية والتمييز بين الحلال والحرام . . كما أن التربية - بدورها - تتجاوز حدود نطاق الحماية من الوقوع فى المعاصى . . إن الثقافة والتربية تعبران معا عن تنمية الشخصية الإنسانية وتزويدها بالمعارف والخبرات وبمجموعة من القيم المرتبطة بالأهداف العليا للإسلام فى الحياة .

ومن أهم ما نحرص عليه أن نجنب الجيل الجديد آثار الازدواجية التى قامت عليها حياتنا التربوية والثقافية ، وذلك بتوحيد ثقافة الأمة وأسس التربية فيها عن طريق توحيد التعليم العام وإلغاء الازدواجية التى تقيم نظاماً مدينياً وآخر دينياً ، مع مضاعفة العناية بتعليم اللغة العربية وأسس الثقافة الإسلامية . والتربية المتكاملة - فوق ذلك - متعددة العناصر ، ومن عناصرها التى يهملها أكثر الدعاة والمصلحين باسم الإسلام جانب «الفنون» التى تهذب الذوق وتعمق الإحساس بما أودعه الله فى الكون من روعة التناسق وعظمة الخلق ، وجمال الصنعة . إن الإحساس بالجمال عمق من أعماق الشخصية المسلمة لاتبجوز الغفلة عنه . وتربية الذوق رافد جليل الأثر من روافد التربية تنعكس آثاره على السلوك الإنسانى .



لهذا فإن الاهتمام بالفنون المختلفة من شعر ورسم وموسيقى وغناء وتمثيل وتسخيرها لتثبيت القيم الإنسانية الفاضلة أمر لا يجوز أن يبقى خارج اهتمام الداعين إلى الإسلام . .

إن المقام هنا ليس مقام جدل فقهي ، ولكننا نعلم ما قيل في هذا الشأن قديماً وما يقال هذه الأيام ، ونعلم أن القول بتحريم الفنون مطلقاً قول لا دليل عليه في العقل ، ولا شاهد له في النقل ، وهو أثر بداوة وجفوة وفساد مزاج وغلظة طبع ليس من حق أصحابها أن يجعلوها ديناً يلزمون به الناس فالله تعالى « جميل يحب الجمال » ( رواه مسلم ) ، وهو سبحانه القائل « ولكم فيها جمال » والقائل « قل من حرم زينة الله » .

## ١٢ - ضرورة الوحدة الوطنية والأخوة الوطنية :

إن أى برنامج للعمل يتبناه المفكرون والدعاة المسلمون لا يعبر عن مصالح المسلمين وحدهم : إن صفته الإسلامية إنما تعنى أنه ينطلق في خدمة الوطن بكل فئاته من قيم الإسلام ومبادئه . وهذه القيم لها جذور عميقة في نفوس المسلمين ، ولها كذلك رصيد عند المسيحيين . . إن كل ما يسعى إليه فكرنا هذا إنما هو خدمة المجتمع بجميع فئاته عن طريق ترشيد العمل الوطنى بقيم الدين ومبادئه . إن الأحزاب العربية التى تجاوزت الدين أو نحتته جانباً بقصد تجاوز الطائفية قد وقعت في خطأ فادح . والذي حدث نتيجة لهذا المسلك هو انزواء الدين وعزله عن توجيه الحياة ، ونمو الطائفية في الخفاء تحت سطح الحياة السياسية والاجتماعية . إن موجات الفتنة الطائفية التى تفجرت خلال الأعوام الأخيرة على سطح الحياة المصرية دليل لا يخطئ على أن عزل الدين عن الحياة الاجتماعية ليس حلاً لمشكلة الطائفية بل هو في الحقيقة تنصل وهروب من مواجهتها . إن علمانية المجتمع بالمعنى المطلق الذى يعزل الدين عن الحياة لا يمكن أن تكون الحل الصحيح لمشكلة الطائفية في المجتمعات التى تتعدد فيها الأديان . إن العلمانية - من هذه الزاوية -

تقتل المريض حتى تخلصه من مرضه . . وهى - فوق ذلك - مبدأ مجاف تماما لطبيعة الإسلام الأساسية التى تقوم على وحدة الإنسان، ووحدة حياته ، وترابط مكوناتها . إن الحل الصحيح لمشكلة الطائفية يقوم على قاعدة أساسية ذات شقين :

الأول : حرية العقيدة والعبادة . والثانى : مبدأ « حق الأغلبية فى انفاذ مشيئتها » و تقرير « الحقوق الكاملة للأقلية » . وانتشار الفتن الطائفية ليس أثرا من آثار التدين وإنما هو - على الحقيقة - أثر من آثار غياب الفهم الصحيح لروح الأديان وأهدافها الكبرى ، ومظهر من المظاهر العامة للتخلف الفكرى والسلوكى . إن التعصب موقف فكرى وسلوكى ملازم للجهل وقلة الاكتراث بالحرية ، وهو موقف يتجاوز دائرة الأديان ليشمل كل صور التعدد فى المجتمعات ، وفى إطاره الضيق تعجز الجماعات عن استيعاب التعدد الحقيقى فى أى جانب من جوانب الفكر والسلوك والمواقف الاجتماعية .

إن الموقف الإسلامى الصحيح من الأقليات غير المسلمة داخل الأقطار الإسلامية موقف واضح تحكمه روح الإسلام ومبادئه ونصوصه الثابتة . . وسماحته الإنسانية التى غابت للأسف عن كثير من رافعى شعاراته . . وهو موقف يقوم على المحاور التالية :

أولاً : المساواة الكاملة بين المسلمين وغير المسلمين بحيث يتمتعون جميعا بالحقوق المدنية والسياسية على قدم المساواة التى يكفلها الدستور وتنظمها القوانين . إن البر بأهل الذمة قد اتخذ فى التطبيق التاريخى صورا ومظاهر أدنى من هذه المساواة الكاملة ، على أن ذلك ليس حكما إسلاميا ثابتا واجب المتابعة ، وإنما هو موقف تاريخى للمسلمين وحكامهم صنعته أو فسرت ظروف وملابسات تاريخية لم يعد أكثرها قائما ، وليس جيلنا ملزما بمتابعتها .

إن فكرة « أهل الذمة » تحتاج إلى إعادة تأمل ومراجعة من جانب الأطراف جميعا، فالذمة ليست «مواطنة» من الدرجة الثانية ، ولاهى

مدخل لتمييز بين المواطنين تهدر فيه الحقوق والحريات . . وإنها هي وصف للأساس التاريخي الذي عومل بمقتضاه أهل الكتاب في مجتمعات المسلمين ، وهو أساس مستمد من عهد الله ورسوله ، فالذمة هي العهد ، وهي ملزمة لمن أعطى ذلك العهد . . وهي - بهذا - تمثل الحد الأدنى من ضمانات غير المسلم في مجتمع المسلمين وهي - من ناحية أخرى - تعبر عن أساس تاريخي تغيرت أكثر الظروف المحيطة به . . وربما صلحت للقيام مقامه نصوص الدستور التي تقرر حرية العقيدة كما تقرر حقوق المواطنين جميعا مسلمين وغير مسلمين .

ثانياً : إن مبدأ المساواة في الحقوق المدنية والسياسية ، المادى منها والمعنوى ، لاينفى المبدأ المعمول به في الدنيا كلها من أن يكون حق تقرير الأمور للأغلبية وتظل حقوق الأقلية مصانة ومحفوظة .

إن استمداد التشريعات في المجتمع المسلم من الشريعة الإسلامية ليس إلا تطبيقا عاديا لهذا المبدأ العادل . . ولا يمكن أن ترتفع منه شكوى حقيقية إلا في إطار الجو المسمم بالطائفية أو بالخوف من الجور على حقوق الاقليات وحرياتها .

ثالثاً : إن الوحدة الوطنية لا يمكن أن تتحول إلى واقع اجتماعي ومعيشي إلا إذا استندت إلى حوار وطني فكري صريح قائم على مواجهة المشاكل والاعتراف بالصعوبات ، على أن يتم ذلك الحوار في مستوى علمي رفيع بعيدا عن العصبية الطائفية التي تستطيع دائما أن تحول الحوار إلى مبارزات ومساجلات تفتح الباب لفتنة سياسية واجتماعية .

إن تحريك الفتنة الطائفية بصورها المختلفة على امتداد العالمين العربي والإسلامي لا يمكن أن يكون ظاهرة طبيعية أو عفوية ، كما لايمكن أن يكون مجرد أثر من آثار الصحوة الدينية بين المسلمين وغير المسلمين ، لذلك فإن المثقفين المسيحيين مدعوون مع إخوانهم المسلمين لسد الطريق في وجه الأيدي التي تحرك تلك الفتنة ، عن طريق قيادة حوار تاريخي يمكن العمل الوطني من تخطى هذه العقبة التي تلقى في طريقه كلما لاحت على هذا الطريق أنوار فجر جديد .

### ١٣ - الحريات العامة شرط النهضة :

( أ ) الحريات العامة شرط النهضة الحقيقية . . هذا حكم العقل ، وتوجيه الإسلام وشهادة التاريخ . . وبقى أن يعرف العرب والمسلمون حكاما ومحكومين أنه ليس أمام أحد خيار في هذه القضية . . وأن الذين يحاولون الالتفاف على هذه الحقيقة إنما يحرثون في البحر وينيون قصورهم على الماء . . ويضيعون أوقات شعوبهم وفرصها الحقيقية للنمو والتقدم . وتوجيهات الإسلام قاطعة في أن الحرية شرط التكليف والمسئولية في الدنيا والآخرة على السواء . . وتصور الإسلام للإنسان الذى كرمه الله بالعقل والإرادة يمنع أن تصدر الحرية باسم المصلحة أو أن يتسلط بعض الناس على بعض ولو تم ذلك تحت لواء الدين . . كيف ومبدأ الإسلام في ذلك أن « لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي » وشهادة التاريخ على امتداد عصوره تؤكد كل يوم أن العبيد المغلوبين على أمرهم لا يصلحون للإبداع ولا يقدر عليهم ، وأن احترام الحريات العامة هو الضمان الحقيقي للتقدم والبناء والاستقرار . إننا نعلن في غير موارد ولا مجاملة لأحد ، أننا نبرأ إلى الله وإلى الناس من تجزئة الحرية . . والمناداة بها لفريق وإنكارها على فريق . . وأتينا ندين المواقف التى انحازت فيها جماعات إسلامية - مهما كانت أسباب انحيازها - إلى جانب القهر والتسلط ومصادرة الحريات . . إن الإغراء بهذا الانحياز يشتد حين يكون القهر موجها للخصوم والمنافسين . . ولكن الإسلام - في مبادئه العليا - لا يقبل الاستجابة لهذا الإغراء . . « ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا ، اعدلوا » . . ومبادئ الإسلام حين تظلل بحمايتها الموافق والمخالف فإن الالتزام بها لا يسقط ولا يتجزأ ، « وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه » .

( ب ) إن قضية الحرية في الإسلام أرحب وأوسع من قضية الحرية بمذلولها السياسى المعروف . . إن من الأخطاء الفادحة التى وقع فيها كثير من الدعاة إلى الإسلام أنهم قدموه للناس في صورة شبكة هائلة من

الموانع والقيود كأنها كتب على المسلمين أن يخرجوا من قيد إلى قيد ومن قهر إلى قهر ، مع أن الإسلام في جوهره اعتناق من قيود عديدة . . وقد آن الأوان أن يقدم الإسلام إلى الناس دعوة للخلاص وللحرية وللانطلاق في كنف من قيم السماء . . وما أقل القيود إلى جانب المساحة الهائلة من الحرية التي تركها الإسلام للناس . . ولنذكر أن مهمة النبي (ﷺ) كما اشتملت على حل الطيبات وتحريم الخبائث ، فإنه (ﷺ) قد جاء يضع عن الناس « إصرهم والأغلال التي كانت عليهم » . إن احترام حقوق الإنسان في كل مكان ، والدفاع عن حريات المظلومين سياسيا واجتماعيا يجب أن يحتل مكانا من أمكنة الصدارة في اهتمام التيار الإسلامى الجديد . . وغريب ألا يكون للمسلمين الحضور الأكبر في جميع الهيئات الدولية الرسمية والشعبية التي تشغل نفسها بالدفاع عن حريات المظلومين وحقوقهم في كل مكان .

( جـ ) إن يقظة الضمير لدى الحكام والمحكومين ، وقوة الرأى العام ، وإدراكه لأهمية الحرية ولوظائفها . . كل ذلك يشكل ضمانا سياسيا للحقوق والحريات . . ولكن المجتمع المنظم - في ظل الإسلام وفي ظل غيره - لا يستغنى أبدا عن تنظيم وسائل عملية لحماية الحرية في وجه الدولة وأجهزتها . . والدولة الإسلامية ليست استثناء من هذه القاعدة . . فالحكام - في نهاية الأمر - بشر يصيبون ويخطئون . . ويغلبهم الحماس كما يغلبهم الهوى . . وتنظيم الرقابة على أعمالهم خصوصا عن طريق سلطة القضاء المستقل والمحايد - هو أكثر الضمانات فاعلية وأقواها أثرا في توفير الحماية العملية لحقوق الرعية وحرياتها . .

إن الرقابة الذاتية للحاكم المسلم ينبغي أن تظل رصيذا احتياطيا يساعد على حماية الشرعية ويحول دون العدوان على حقوق الرعية . . ولكن تصور إمكان الاعتماد على تلك الرقابة وحدها تصور تشهد بخطئة وخطورته تجارب الشعوب المسلمة وغير المسلمة على امتداد التاريخ .

#### ١٤ - قضية فلسطين والوحدة العربية :

إن تصور الحل المثالي الكامل للقضية الفلسطينية في ظل أوضاع عربية وإسلامية متردية أمر مناف لطبيعة الأشياء ، متجاهل للواقع . وبهذا المعنى - وبه وحده - يمكن أن نقرر أن الطريق إلى القدس ويافا وعكا لابد أن يمر بالقاهرة ودمشق والرياض وبغداد وعمان وبيروت . . إن هذا المرور لابد أن يحمل معه مزيدا من الحرية للفرد العربي ، ومزيدا من الوعي بحقيقة الصراع حول فلسطين وحقوق العرب . . وأن يحمل معه كذلك مزيدا من العمل الجاد لتحقيق تقدم البلاد العربية والإسلامية المشاركة في الصراع ، وإذ كان العرب والمسلمون يمثلون تجمعا بشريا هائلا ، فإن مستوى أدائهم ، وقوة مؤسساتهم السياسية والاجتماعية . . لا تزال في مجموعها دون المستوى اللازم لمواجهة دولة الكيان الصهيوني . . والدول الأخرى التي تمدّها بالعون والتأييد المادى والمعنوى . . ولهذا فإن التغيير النوعى في مستوى الأداء العربى يعتبر شرطا ضروريا لنجاح أى مشروع عربى أو إسلامى لتحرير فلسطين وتصفية الاحتلال الصهيونى .

وإذا كانت الأوضاع العربية الراهنة لا تسمح بتحقيق الأهداف العربية المتصلة بجوهر الصراع مع الكيان الصهيونى تحقيقا سريعا كاملا . . فإن الجهاد داخل الأرض المحتلة لا يجوز أن يتوقف أو يضعف . . كما أن العمل المستمر لتحقيق كل صور التوحد والتنسيق العربى والإسلامى ينبغى - هو الآخر - أن يستمر .

إن هذا التوحد ليس ضروريا لمواجهة الصراع العربى الإسرائيلى فحسب ، ولكنه ضرورى فوق ذلك ، بل قبله ، لتحقيق هدفين كبيرين . .

أولهما : حماية الأمن العربى من مخاطر الاستعمار بكل صوره ومن مخاطر التدخل الأجنبى ، وهى مخاطر تزيد منها الأهمية الاستراتيجية

للعالم العربى بحكم موقعه ، وبحكم وجود الموارد النفطية السخية فى أرضه .

والآخر : تحقيق التنمية العربية على أساس من التكامل الاقتصادى والاجتماعى بين الدول العربية المختلفة ، إذ أن عناصر التنمية الثلاثة ، البشر ، المال ، والخبرة موزعة بين أجزاء العالم العربى ولا التقاء لها إلا من خلال توحيد عربى فى التخطيط وفى التنفيذ على المستويين القطرى والإقليمى . إننا نعبّر عن هذين الهدفين بقولنا إن أمن العرب لا يتجزأ وإن رخاءهم أيضا لا يتجزأ .

إن توحيد العرب يترجم فوق ذلك - عمليا - ما بينهم من روابط الدين واللغة والثقافة المشتركة . وهذا التوحيد ليس بديلا مقابلا لمبدأ وحدة الأمة الإسلامية ، كما يتصور بعض الدعاة المسلمين أو يتوهم بعض القوميين ، إذ الثابت أن الإسلام بحضارته ومسيراته الثقافية هو المالى للتاريخ العربى ، وهو المكون الفكرى والنفسى الرئيسى للشخصية العربية . ومن هنا تسقط كل محاولات التفرقة والتمزيق القائمة على وضع « العروبة » كتيار فكرى وسياسى مقابل للإسلام أو مناقض له . إن التوحيد العربى ، خصوصا فى صيغته وأشكاله العملية ، قوة لاشك فيها للعالم الإسلامى . كما أن الإخوة الإسلامية العامة التى تشد برباطها جميع مسلمى العالم لا يمكن إلا أن تكون رصيذا هائلا للجهد العربى فى حماية الأرض ، وتحقيق الرخاء والتنمية .

١٥ - المرأة :

( أ ) إننا نرفض المشاركة فى النظرة الخاطئة إلى قضية المرأة باعتبارها قضية صراع بينها وبين الرجل ، كما نرفض النظرة المتخلفة للمرأة باعتبارها مجرد متاع للرجل ، أو باعتبارها مخلوقا دونه فى القيمة والقدرة والمنزلة الاجتماعية .

إن الإسلام يرى فى كل من الرجل والمرأة « جوهر » الإنسانية ، ووحدة

الخلق والنشأة ، ويعلى ذلك في ميزان التكليف والتقييم على آثار الاختلافات العضوية والنفسية بينهما . ولهذا فهو يقرر بلا مواربة مبدأ المساواة المطلقة بينهما في كل ما يتصل بالكرامة الإنسانية وبالمسؤولية . « فالنساء شقائق الرجال » ، والأصل في الأحكام الشرعية المساواة الكاملة بينهما إلا ما استثناه الشارع وهو قليل ، ثم هو فوق ذلك لا يقرر هبوط مكانة المرأة ، وإنما يحترم حقيقة الاختلاف العضوي بين الرجال والنساء وما يترتب عليه من أولويات الوظائف الموكولة لكل منهما في الأسرة وفي المجتمع .

( ب ) إن مشاركة المرأة للرجل أنشطة الحياة المختلفة في المجتمع أمر لا بد منه لأداء مهمتها في الحياة . والإسلام لا يضع الرجال والنساء موضع الحرج ولا يوجب عليهم التأثم من هذه المشاركة وإنما يسبغ عليها آدابه الشرعية كما أسبغها على سائر ميادين النشاط والحركة الاجتماعية .

ومن هنا تحتل قضايا الزنى وآداب المشاركة الاجتماعية وتحريم الخلوة بالأجنبية مكانها الطبيعي ، باعتبار بعضها آدبا تحمى وتصون ، وبعضها الآخر سييلا لسد الذرائع إلى المفاسد والمحرمات . دون أن تصير هي وحدها قضية المرأة كما يتصور البعض .

( جـ ) والأسرة في الإسلام تقوم على حرية اختيار كل طرف لشريك حياته دون ضغط أو إكراه أو وصاية . وهذا أدنى إلى دوام العشرة واتصال المودة ، وتحقيق السعادة والرضا للزوجين . .

( د ) وتظل رعاية الأسرة أولى المهمات الأساسية للمرأة ، لأن أحدا غيرها لا يستطيع أن يقوم مقامها فيها . أما فائض الوقت والجهد فإن للمجتمع فيه حقا ونصيبا ، وعلى المرأة فيها واجب تشترك فيه مع الرجل ، وهو واجب يتحدد نطاقه باختلاف ظروف المرأة نفسها ، واختلاف ظروف المجتمع وحاجاته ومراحل تطوره .

( هـ ) والأسرة المسلمة تقوم على الاشتراك في المسؤولية ، وتبادل



الرأى، كما تقوم على المودة والرحمة مع تقرير القوامة للرجل، وهى قوامة لاتنال من اكتمال شخصية المرأة وحققها فى المساواة. وحين تفقد الأسرة المودة والرحمة، وتستحيل فيها العشرة بالمعروف فإن الطلاق من جانب الرجل والخلع من جانب المرأة يصبحان رحمة تتمثل فى درء آثار الشحنة والنفور عن الزوجين وعن الأولاد على السواء.

(و) إن قيام المرأة المسلمة المعاصرة بواجباتها داخل الأسرة يحتاج إلى تنمية شخصيتها وزيادة خبرتها وتدريبها على مواجهة الحياة ومتطلباتها. . فقد مضى الزمن الذى كانت « الغريزة » فيه وحدها ضمانة لحسن أداء هذه الواجبات. . ولن تستطيع أمهات هذا العصر مواجهة مشاكل الأبناء والبنات والمشاركة فى مسئوليات الزوج وتبعاته وهن محجوبات عن الحياة، محرومات من العلم، مجردات من أسلحة العصر فى تربية الأبناء والبنات والتعامل الكفء مع مشاكلهم وهمومهم. وفى القدرة على الكسب تنمية لموارد الأسرة عند الحاجة.

إن تحصيل قدر من الثقافة الجنسية والاجتماعية ضمان هائل لنجاح الأسرة وأداء وظائفها الكبرى « الحافظة » لنسيج المجتمع. . وقد آن الأوان لنزع قناع التأمم والتخرج من تحصيل تلك الثقافة، ما دامت تتم فى إطار علمى محسوب. . ولهدف إصلاحى نبيل هو توفير الاستقرار والسعادة لأعضاء الأسرة المسلمة.

إن المجتمعات الإسلامية المعاصرة مسئولة عن تيسير الزواج المبكر للأبناء والبنات، إبقاء على صحتهم النفسية ودرءا لآثار العقد والاضطرابات العصبية والانحرافات السلوكية التى تفرضها عليهم مواجهة المجتمعات المفتوحة على العالم. . وقد آن الأوان لمنع «العامل الاقتصادى» من التحكم الكامل فى الزواج وموعده.

إن جزءا كبيرا من وسائل علاج هذه المشاكل يستقر فى أيدي الناس أنفسهم ولا يرتبط ارتباطا كاملا بسياسات الدولة وقراراتها وإن كانت

سياسات الدولة وتشريعاتها مطالبة بأن تيسر للناس السير في هذا الطريق وأن تعينهم عليه .

١٦ - البناء الاقتصادي :

إن مسؤولية « الحكم الإسلامى » عن البيان الاقتصادى للمجتمع لا تحتاج إلى تقرير أو إثبات . وإذا كان من حق الجماهير أن تعرف معالم الفلسفة الاقتصادية التى تدعى لاتباعها ، وخصائص البناء الاقتصادى الذى يمكن أن يقام فى ظل الإسلام فإننا نعلن هنا أن الإسلام لم يضع نظاما مفصلا فى هذا الميدان ولكنه أقر مجموعة من المبادئ والأسس تعين على تنمية المال وتطهيره من ناحية كما تقيم العدل فى تداوله وتوزيعه من ناحية أخرى ، وأهمها :

١ - إن امتلاك الأفراد للمال ملكية خاصة حق مشروع ، ولكنه ليس حقا مطلقا ، وإنما أصحابه مستخلفون فيه ويلتزمون بتوجيهه لما ينفعهم وينفع الناس . فالمال أمانة ووديعة من الله سبحانه : « وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » « وآتوهم من مال الله الذى آتاكم » وإنفاقه لا بد أن يكون فى إطار وظيفته فلا ينحرف إلى إضاعته أو وضعه فى غير موضعه . « ولا توتوا السفهاء أموالكم » « ولا تبذر تبذيرا » .

نهى النبى ( ﷺ ) « عن كثرة السؤال ، وإضاعة المال . . » والمال فوق ذلك محمل بتكاليف والتزامات يبلغ بعضها مبلغ العبادة ويصل إلى أن يكون ركنا من أركان الإسلام وهو ركن الزكاة . وهذه العبادة تعبير - كذلك - عن مبدأ إسلامى اجتماعى عام هو مبدأ التكافل الاجتماعى .

٢ - إن اكتناز المال وحجبه عن التداول أمر لا يجوز ، إذ هو تعطيل للثروة وتفويت لفرص نمائها . . ومبدأ الإسلام قائم على تحريك الثروة للانتفاع بها . .

« والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم » .

« من أحيى أرضا مواتا فهى له . . وليس لمحتجر بعد ثلاث سنين حق » .

٣ - إن الربا محظور لأنه في جوهره استثمار لحاجة المحتاج ولأنه من ناحية أخرى إثراء بلا جهد وتنمية للمال بلا مخاطر ينفرد بها طرف دون طرف . ويبقى أن يمارس الفقهاء المعاصرون اجتهادا جديدا يتوصلون به إلى تحديد معنى الربا ، وإلى وزن المعاملات المعاصرة الجديدة بميزان الإسلام بعد أن يتفهموا حقيقة تلك المعاملات الجديدة ودون أن تغيب عنهم مقاصد الشريعة العامة في رفع الحرج وتحقيقه المصلحة .

٤ - إن في نظام الشركات على اختلاف صورها ، وفي البيوع والمعاملات العديدة التي أقرها الإسلام ( وهي كل معاملة لاربا فيها ولاغرر ولا إكراه ) سعة للناس تسمح باستثمار الأموال وتنميتها كما تسمح بتبادل المنافع وسد الحاجات الفردية والجماعية .

ومع ذلك فإن الخروج من النظام الاقتصادي القائم على الربا إلى نظام غير ربوي لا يتم بغير إقامة مؤسسات استثمارية وإدخارية إسلامية ، وهذه تحتاج هي الأخرى إلى مرحلة انتقالية تتعامل خلالها مع النظام الاقتصادي السائد وتواجه خلالها منافسة غير متكافئة . . ومهمة المجتهدين المسلمين المتخصصين أن يضعوا الضوابط لحركة المؤسسات الاقتصادية الإسلامية ( غير الربوية ) خلال هذه المرحلة الصعبة ، غير متعجلين ولا متعسفين ، ودون أن يسمحوا للجشعين والطفيليين والهواة بتصدر هذه المؤسسات والسيطرة عليها وممارسة الظلم والاستغلال عن طريقها على حساب سمعة الإسلام ومصالح المسلمين . .

٥ - إن ممثلي التصور الإسلامي الذي نعرضه يرون في الصراع التقليدي الدائر بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي أكثر من مجرد المنافسة بين تصورين مختلفين للتنظيم الاقتصادي . فقد تداخلت في الصراع عناصر فكرية وسياسية واقتصادية . وهم لذلك يحددون موقفهم من عناصر النظام الاقتصادي على أساس التفرقة بين إدارة الاقتصاد بقصد تحريك الثروة وتنميتها وبين قضية التوزيع في المجتمع .

- فبالنسبة للقضية الأولى نرى أن كفاءة الأداء هي المعيار ، وأن ظروف المجتمعات ومراحل تطورها ، وتركيبها الاقتصادي ، كل هذه الظروف هي التي ترشد إلى أكفأ الوسائل لتحقيق التنمية دون التزام موقف ثابت وجامد من قضية المبادرات الفردية وتدخل الدولة . . على أن تبقى الحرية الاقتصادية هي الأصل ، ويظل تدخل الدولة في العلاقات الاقتصادية محكوما بقاعدة الضرورة التي تقدر بقدرها لما للحرية الاقتصادية من اتصال بجوهر الحرية العامة ومالها - فوق ذلك - من أثر على مجمل علاقة الدولة بأفراد المجتمع ولايفوتنا أن نسجل شهادة التاريخ القديم والحديث والتي تشير إلى الأضرار المحققة التي تصاحب تجاوز الدولة لحدودها وتحولها إلى تاجرة وزارعة وصانعة .

أما بالنسبة لقضية التوزيع فإننا نرى في التفاوت الاجتماعي الواسع وغير المبرر ، تعبيرا عن تراكم الظلم واختلاف المعاملة ، كما نرى فيه مفجرا لصور من الصراع المدمر ، ولذلك نعتبر قضية العدل الاجتماعي وتضييق هوة التفاوت بين فئات المجتمع قضية وثيقة الصلة بأمن المجتمع واستقراره وترابط أعضائه ، كما نرى فيها جزءا أساسيا من أجزاء قضية العدل العام الذي يقوم عليه مجتمع المسلمين . .

إن قيام الدولة بحقوق الضعفاء والفقراء ، ومحاربتها لصور الاستفزاز الاجتماعي هو البديل الوحيد للصراع الاجتماعي والاقتصادي الذي تتبادل معه فئات المجتمع مواقع الظلم والاعتداء .

١٧ - المسلمون والعالم :

إن ممثلي المدرسة الفكرية التي يصدر في إطارها هذا البيان يدركون أنهم لايعملون في فراغ ، ولا يمارسون تجربتهم في الإصلاح في عزلة عن سائر الناس . . فالمسلمون جزء من الإنسانية المعاصرة ومجتمعهم بالضرورة مشارك في شبكة واسعة من علاقات الجوار وتبادل المصالح ، والتنافس على مواقع الكسب ، ومواقع السيادة . . ولن تستطيع تجربة إصلاحية تمارس باسم الإسلام أن تعزل نفسها عن العالم . . فإن العصر

لم يعد يسمح بهذه العزلة . . كما أن تشابك المصالح لم يعد يمنح أحدا فرصة للمارستها . .

إن انقسام دول العالم المعاصر إلى دول متقدمة وأخرى نامية ووجود خط فاصل فيه بين الأغنياء والفقراء . وبين دول عملاقة بما تحمله من أدوات الضغط والتأثير وأسلحة العدوان والتدمير . . وأخرى مستضعفة أو ضعيفة . .

كل ذلك من حقائق العلاقات الدولية التي لا ينبغي أن تغيب عن المتصدرين للإصلاح باسم الإسلام .  
وإذا كانت الانقسامات السابقة تتداخل مع انقسامات وصراعات مذهبية وفكرية وعقدية .

فإن ممثلي هذه المدرسة الفكرية يرفضون الانحياز لأى من أطراف الصراعات الدولية . . ويرون في التوحد العربى ، والتضامن ، والتقارب الإسلامى القائم على الأخوة ما يسمح بإيجاد موقف دولى « متميز » وغير منحاز . . . ويعمل على تطوير تلك العلاقات بحيث لا تكون مجرد « تعايش » وامتناع عن الاعتداء ، وإنما تتحول إلى تعاون إيجابى على الخير وتبادل المنافع والعمل المشترك لإيجاد صيغ جديدة للعلاقات بين الشعوب تعين على تحقيق العدل في توزيع الثروات وتضع نهاية لعمليات النهب والاستغلال ، كما ترسى قاعدة صلبة للتعاون في مجالات استخدام الموارد الطبيعية وترشيد استهلاكها ومقاومة الآثار الجانبية المادية والمعنوية لتقدم العلم والصناعة . .

إن وضع هذه الرؤية الجديدة للعلاقات الدولية موضع التطبيق سوف يحتاج إلى اجتهاد جديد يتحرر من رواسب التاريخ ومن صيغ عديدة تركتها تلك الرواسب في ميراثنا الفقهي . إن شعار المرحلة الجديدة في علاقات المسلمين بغيرهم قول الله تعالى :

« يأياها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا » .

والتعارف الذى نسعى إليه ونعمل له ليس مجرد تعايش يوقف به

نزيف الدم ويكف به أذى الأقوياء على الضعفاء . . وإنما هو تواصل  
إنسانى قائم على الإيمان بوحدة الخلق ووحدة الخالق ، والمساواة بين عباد  
الله ، وحاجتهم جميعا إلى التعاون على البر والالتقاء على الخير والتسابق  
إلى العطاء . . ولا نملك بعد هذا كله إلا أن نرفع أصواتنا بنداء ربنا المنزل  
على نبينا « يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم  
واعلموا أن الله يحول بين المرء وقلبه وأنه إليه تحشرون »  
ألا هل بلغنا اللهم فاشهد .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

٢١ من صفر ١٤٠١ هـ

١٧ من ديسمبر ١٩٨١ م



رقم الايداع ٧٠٢٩ / ١٩٩١

I.S.B.N. : 977 - 09 - 0069 - 9

### مطابع الشروق

الطبعة: ١٦ شارع حواد حسي - هاتف: ٣٩٣٤٨١٤ - ٣٩٣٤٥٧٨

بكرت. ص ب ٨٠٩٤ - هاتف: ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣



